


بازدید شد
۱۳۸۴

۱۷۴

بازرسی شد
۳-۲۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۹۶۸۷
فهرست شده است ۱۳۸۴

۹۷۱۲-۵

<p>کتابخانه مجلس شورای ملی</p> <p>محدث رسالہ السیموس فی شرح الدررک</p> <p>مؤلف آقا حسین خوانساری (حسین بن علی الدین محمد)</p> <p>موضوع</p> <p>شماره قفسه</p> <p>۹۶۸۷</p>	 <p>شماره ثبت کتاب</p> <p>۸۶۱۵۰</p>
--	--

فهرست شده
۹۶۸۷

فیه بیان الموضع

شرح دروس در فلسفه

فیه بیان فیض چهار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

شرح تاصیه
فردوسی

فلا تقل الا بالحق انما
انزلنا به القرآن وانما
انزلنا به الاذن رب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم
قد تاملت احدى الاقضية
التي هي من اقسام
الهند على اهلها وكان
موضعها في الهند
بعد انشائها

مجلد
V





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم ما فيه من الآيات والبراهين على ما جاء به من الحق والهدى...
الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم ما فيه من الآيات والبراهين على ما جاء به من الحق والهدى...
الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم ما فيه من الآيات والبراهين على ما جاء به من الحق والهدى...

طريقه

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم ما فيه من الآيات والبراهين على ما جاء به من الحق والهدى...
الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم ما فيه من الآيات والبراهين على ما جاء به من الحق والهدى...
الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم ما فيه من الآيات والبراهين على ما جاء به من الحق والهدى...

كتاب الطهارة

فذكر في الكتاب تاريخها الكتاب الثاني في معاني ذلك الزمان الطويل في حال الضرر وتطاول العمل بالخير وما على الوجه الثاني فان
كذلك طوله في نفسه لمن الرجل على كون الرواية الثانية لما ذكره جواز الكتابة في الماضي وما وجدته في الرجل الثاني في الفرق بينهما لا يصلح
في عاونه من ذلك في نفسه على تقدير تسليم ان يكون المسلمون عند قهر من الرجل والمراد فيه نقل ان قهرها ليس من باب التعاض
في جميع ما على احداهما على الكراهة في ذلك من باب تعاض العام والخاص المتعارف في العرف والتخصصات في بعض
الامر في خارج ما يخرج وبقي الحكم فاعاده وما لم يحدث في الخارج لما في هذا الحكم من مقتضى الحديث من عندنا فافهمنا في مقتضى
وهو ما ينبغي به وما لا بد من المعارضة بان جميع منها غير محصور في رواية على الكراهة فقلنا على ما لا بد من
في القرآن نقصان في بعض الحكم بحجانه في الرواية الاخرى كآية القرآن في التعريف فانه لا يخرج من بعد ما لا بد من العمل
ان كتاب القرآن في الواقع من هذا الحكم حكيم بما وجدنا في الرواية وما ينبغي ان يخرج من باب التعاض في الرواية الاولى على الكراهة في بعض ما
الثانية على ان لا يخرج فيها كما لا بد من الخروج عن قوله وان كان جعل في رواية الاولى على المعنى المذكور حكمت لما ذكرنا سابقا في
الامانة في ذلك الاستقلال مع هذا كما لا بد من الاحتياط في الاستقلال بالحسن الذي هو واقع في الثاني في معنى
الامانة في الرواية التي في هذا في الاستقلال في العمل من باب الحساس الذي قيل في قوله به وان ثبت لجامع على جواز الكتابة
الحديث في الرجل الرواية على الكراهة ولا تحكم فيقتضاه من حصة الكتابة وما عداه في الرجل الثاني في المسئلة في بعد الوجه الثاني فان
عدم نقل الخلاف لا يدل على الجمع في عمل الرواية في ما ذكره من الكراهة لانها وعلى تقدير التسليم في كلام ان الغالب
الكتاب يحصل المس وهو كما لا بد من الرواية المأثورة في الكراهة على الحكم بالحجانه انما يكون اختيار المس الذي في مقتضى
بعض الجوانب وادبكم هذا التعليل ليعلم ان مقتضى العمل في الكراهة من كون اقربا ليس لغيره لا يعمل ما يكون ضا في الخبر في باب
الثالث ما رواه الشيخ في التقدير في رواية ابيه بن عبد الجبار القمي في الاستبصار في كتابه في بعض روايات الاستبصار في
قوله في الحديث في معنى قوله في المار في ايسر الكتاب وهذه الرواية في الكافي في بعض رواياتها في باب الحديث في بعض رواياتها
في المتن والسند ويورد عليها اما في الاطراف في المتن في الحديث في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها
لكن قيل ان ذلك في رواية ابيه بن عبد الجبار القمي في الاستبصار في كتابه في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها
ان يكون منها على تقدير كونها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها
وكما لا يستبعد عن بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها
على مقتضى الكتاب في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها
ما كان لا يستبعد على التقدير في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها
رواية التي في حديث شعبة على ما لا بد من العمل في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها
وجوب العمل في الكراهة في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها في بعض رواياتها

[illegible]

على الكفاية

اما واذا لم يبق ما ذكره لان ان شاعنا انما كان من جهة واحدة ومجاورة واحدة في ذلك الجوار
 لم يبق الجوار فانه جوار واحد لا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد
 متعارف ولو لم يكن كذلك لكانت الفرة الفرة الفرة الفرة الفرة الفرة الفرة الفرة الفرة الفرة الفرة الفرة
 وعدم الانفصال الى الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد
 واجبا للضرورة من جهة واحدة وعلى تقدير التسليم ليس هذا من قبيل ان يكون في كل مقام مطلقا وليس من قبيل ان
 فقط من جهة واحدة ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد
 الصعود الذي قد عرفته ويثبت كسبته واجبا للمجتمع ليس في نفسه وبينه وبين غيره وبينه وبين غيره وبينه وبين غيره
 ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 ما ذكرناه ظاهر من اوجه وجوبه وما في الثاني فلا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 جوارا له بل لا بد له على انه من حيث له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 كاشية بالضرورة السليمة وفي جوار الواحد لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 ايسر من ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 الثانية فلا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 حكمه من غير ما يجد الفصل السابع في بيان ما هو من جهة واحدة ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد
 التماس ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 موقوف على ان يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 باسرها لانه لو لم يكن له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 متبعا للحاصل ان السفلى كان مطلقا فقد استثناء سبحانه بل هذا هو الالزام الذي لا يمكن ان يكون له انشاؤه
 حلقه في هذا المعنى ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 دعوت ان كتاب الجوار ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 من انشائها او لا يحصل منها شيء تام لاحد ما ذكرناه الصواب وقد في كتابه على الشرايع والجميع من انشائها
 مسلم من ان جوار واحد لا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد
 وقال يقول ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد
 ثم ان الشبهة الثانية في الجوار الواحد لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 دليل اخر على ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 دليل على ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه

بشيء

عن
٧

واشياء فذلك ان شاعنا انما كان من جهة واحدة ومجاورة واحدة في ذلك الجوار
 من ان شاعنا انما كان من جهة واحدة ومجاورة واحدة في ذلك الجوار
 بالانفصال الذي لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 وقد ثبت ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 عن الفصل السابع في بيان ما هو من جهة واحدة ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد
 والمسا في الفرة فانه جوار واحد لا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد
 وما ذكرناه ظاهر من اوجه وجوبه وما في الثاني فلا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 جوارا له بل لا بد له على انه من حيث له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 كاشية بالضرورة السليمة وفي جوار الواحد لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 ايسر من ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 الثانية فلا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 حكمه من غير ما يجد الفصل السابع في بيان ما هو من جهة واحدة ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد
 التماس ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 موقوف على ان يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 باسرها لانه لو لم يكن له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 متبعا للحاصل ان السفلى كان مطلقا فقد استثناء سبحانه بل هذا هو الالزام الذي لا يمكن ان يكون له انشاؤه
 حلقه في هذا المعنى ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 دعوت ان كتاب الجوار ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 من انشائها او لا يحصل منها شيء تام لاحد ما ذكرناه الصواب وقد في كتابه على الشرايع والجميع من انشائها
 مسلم من ان جوار واحد لا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد
 وقال يقول ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد ولا ينفصل عن الجوار الواحد
 ثم ان الشبهة الثانية في الجوار الواحد لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 دليل اخر على ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه
 دليل على ان لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه اذ لا يكون له انشاؤه

من حيث كونه جوارا واحدا
من حيث كونه جوارا واحدا

عن زاذان عن الجعفي عن أبيه عن النضر بن شاذان عن النضر بن شاذان
عن زاذان عن الجعفي عن أبيه عن النضر بن شاذان عن النضر بن شاذان

[illegible]

وَمِنْ فَضْلِ التَّحْقِيقِ
لِقَضَائِهِ الْعَظِيمِ

مفسر ایضاً انت، واللہ تعالیٰ

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة
مجمع
مخطوطات
مكة

تفادى الخوف من
الشر

[illegible]

24

[illegible]

وَجِبَالُهَا
لِقَابِهَا أَوْ لِقَابِهَا

الحرف

عليه وآله

الوقت

تفہیم

تحت

2

[illegible]

فأما في هذا الموضع فليس يعمل وقت الطواف به

الأصلوة ٣

[illegible]

الاضغ ساهما وما يدري ما يطرق من المية اذا وقع فليفسد وجهه القايمة اذا لم يكن وايضا لشفقة على جوف المنيعة
والنوم قبل الصلوة فانما الظاهر الرواية ان احتمال الموت عاجلا من اجل فوات الصلوة لا لاصل فوات حياته
ولم يحكم عليه بالاكسبة الاستسكان لاحتمال ان يكون الامر فيه للذهب ويكون ملاقات الشفقة انما يتطاول ايامها
فيبقى الصلوة قبل النوم لاحتمال الموت فيه وموت ذلك المنيعة من اجل الاقر بما كانت تحلم ان العالمين بالوجوب
التسليم ايضا لا يقولون بالنسبة والعصيان ترك الصلوة اذ كانت في النوم بالظن الموت فلا بد من جعل كرامة
للشعر والتقصيص والجدل على اهل العلم الاستحباب البتة فحق الذي يباينهم بنظر ان العالمين بالوجوب المنيعة ايضا
فهلون بالاستحباب قبل فوات الوقت فاسلم ولا ينافي بالروايات الدالة على وجوبه على الميت مثل الجارية اذا
ماتت من غسل ما دونه الشبهة في الروايات في باب تكفين المنيعة من زيادة ما قلت لا يجوز على الميت
مات وهو يجب كيف قيل وما يخرج من الماء على غير استدلال على جوف في ذلك الحيرة لعل الميت لا يملكه
استحقاق في موهبة واحدة وما دونه ايضا في هذا الباب من غير من اي عباد الله على السلام في سائر من جازى
ما لا يعمل فسله واحدة بما ثم فصل بعد ذلك المنيعة في الروايات وجوب التكفين اذ هو على الميت على من مات
جنا وهو من ان يكون بعد وجوب تكفينه او قبله ولو لم يكن من وجوب تكفينه على جوفه فلو لم يكن الصلوة لغير
موت قبل ما يخرج من الميت لوجوبه عليه بعد الوفاة وفي هذا الذي يباينهم بنظر لان الادلة الواردة في هذا
الباب لا الوجوب والنداء على الثاني لا لا يباينهم لان غاية ما يباينهم من استحبابه بعد الموت استحبابا لم يوجب
ترفعه على الاول الذي قلنا من الثاني لان احدهما حال ملاقات الله تعالى ولا كرامة ولا كرامة ولا كرامة ولا كرامة
لكن يظهر اطلاق الاخرى هذا غاية ما يمكن ان يستدل به من الجانبين وقد مر في اكثر من موضع من النقص
فالمسئلة موضع اشكال وان كان النسب الى الوجوب التسليم لعل احادنا انفسهم بها وهما وقتها لا يوجب
يجبها ايضا حال اطلاق الروايات التي تعقد من غير ما مر في صريح المعاد من كرامة والشعر في العظمة التي
باب الوجوب والروايات الدالة على وجوبه بالغير اللذان وجان طرف الوجوب الغيري منقولة منها اليه لا يستند
الغنى ما خرج علمه وان كان بعض جهاتهم يشعرون في اشعار الوجوب الغيري في المشايخ والمفسرين من جهة
المخالفة لغير ذلك ايضا فليكن بالوجوب بالغير ظاهر وقد مر عدم الاطلاق ايضا على الرواية التي فيها الذي يكون
الراجح في النظر اذ في صحيح خلاصة والله تعالى عذره فاهل الذكر عليهم السلام علم واما ما لا يستدل الاخرى فليكن
ان تستند ببعض من البابين وسجني حيله اذ ان الله تعالى في بابها وكذا التي يمكن استنباطها من قوله
سُبْحَانَكَ يَا مَوْجِدُ حَقَّ بَابُهَا اِنَّهُ قَالَ فَقَالَ اذ كان الوضوء والصلوة والتمسك على رجل في وقت يعلم
الحق عدم امكانه بعد الدخول هل يتفرع وجوبه من حقيقة العباد بركة وعدهما على مخالفة ما سبق الاول
العقد من الخالفين ظاهر فاعلم ان الواجب لان على كلام الاصحاب هذا الباب من مخالفة الغالب الذي

وجوب التكفين قبل الوفاة
على عدم الوجوب بعد الوفاة

سركه باب التيمم ما لماد فارتباطه كمن لا يقتضيه الظاهر ان القدم تفرغ التيق وعدم في هذا الحال على المخالف المذكور
لان العالمين بالوجوب التسليم لا يقولون بالنسبة بل ذلك الوجوب بالمرتضى وقت الموت لا قبله انما هو وقت الصلوة
لا قبل الصلوة ولما قالوا ان الوجوب الغيري يقطع عدم قطع الوجوب بناء على اعتقادهم من ان باب الوجوب شرع
ولما الوجوب الغيري يقطع هذا المعنى ولا يقطع النظر من ذلك الاعتقاد لعدم طوبى يستعمله وقبل الوجوب بالغير لا
عليه وتضمن الوجوب الروايات المتقدمة وقد ذكرنا الدالة على وجوب الوضوء للصلوة في الاشارة لبيان وجوب
الوضوء في الغرض المذكور كما قد مر من النص عند تحقيق وقت الصلوة بلا تفاوت كما هو الظاهر بحكم الوجوب عند
التأمل فيما اذا لم يتسلسل فعل الشيء الغالب في الغرض المذكور كذا وفي وقت الظهور مثلا على ان يكون الغرض
غرض الفصل لا على ان يكون من مطلقا علم العبدان اذ لا يعقل في ذلك الشيء في الصحيح مثلا لا يمكن حمله على
الظهور ويعتقد بذلك من السيد فانه يحكم بتحقيق وجوبه لنا الفعل على العبدانية بركة وفي وقت الصبح كما
يحكم بتعيينه عليه في المنيعة في الظهور وتبين نسخ وهذا الوجه كما ترى خصوصاً الوجوب لعدم الاطلاق على ان
على هذا المعنى اخبر كما ذكرنا سابقا ولا يذهب عليه ان العالمين بالوجوب التسليم ايضا لا بد ان يقولوا بالوجوب
في هذه الصورة بناء على هذا الدليل لان هذا الوجوب ما يترجم على الوجوب الصلوة فقط لا على الخضار المنيعة
غير وقد مر من ان الظاهر في كونها ايضا وهو لا ينافي هذا القول لكونها من اقسامه فترقب في المخالف المفرغ
هذا الباب لمخالفة الاستدلال المذكور وهذا العالمين بالوجوب الغيري المنيعة لا يستلزم ان يكون وان
لم يقولوا بالوجوب كمن لا يخرج انما حفظه الله اذ كان ممكنا الى دخول الوقت لم يعلم عليهم القول بالوجوب
بغير السرور الدليل المذكور وهو انما اذا امكن في الصورة المنيعة من المنيعة خارج الوقت وهذا خلافا لما في الوقت
كان الكف غير انما اثباتا بالحق وجوبا وتعالى قول ربنا على الاخرين بها حفظه الله الى مجيئ الوقت ولان يمكن
الحفاظ على الوضوء خارج الوقت فقط في الوجوب مضيحا على قولنا ويجب على الاخرين ان يكون الحافظ حفظا تعين
هذا الطبيب لمكان اخوان احدهما التسليم بالروايات الدالة على عدم وجوب الصلوة بدون الطهارة مثل الصلوة الا بطلوا
والصلوة لانه اذا كانت وجوب الاستسكان ان الكف ما هو الصلوة امر اطلقا وقد عدت الروايات على الصلوة لا يكون
آداب الطهارة والصلوة المنيعة بها الصلوة المنيعة الطهارة وذلك بوقوف والصورة المنيعة على الطهارة قبل
الدخول يكون ايضا بناء على وجوبه بترقب على الوجوب هذا الاستدلال كما ترى لا يدل على وجوبه خصوص الفيل
الوضوء خارج الوقت اذ لم يرد عدم امكانه في الوقت لان التيمم ايضا طوبى لا يترجم اذ لا يمكن التيمم في الوقت
تفصيل على ان ما ذكرنا ان التسليم قبله لا يترجم الى الصلوة فاعلموا ان وجوب الاستسكان لا يترجم الى وجوبه عند
الصلوة المنيعة مطلقا وهذه الصورة المنيعة ما يترقب على مخالفة الله الا ان الوقت يكون واجبا في ذلك الاستسكان
بغير ادخال الوقت وهذا الاستسكان خصوصاً الوجوب وجوب مخالفة الله للوضوء ولا يدل على وجوب الوضوء خارج الوقت

تحصيل

استغفار العبد
المذنب

استحقاقه
استحقاقه

استجاب له الملك

اسماء القضاة
من قبل وقته

استعمله لكونه على الطلاق

عبداللہ

الوضو المنقذ من
الخطايا

رومی القلم

2

خلاصه فی الثانی العکس لعدم الشهرة وعدم كونه بدیهة
عند الصدوق ووجود الموارض

فصل في معرفة

[illegible]

فإن الماء غدا بها قليل فاعسلنا يوم الخميس ليوم
الجمعة هذه الرواية الخافى الضيق باب وجوب
الغسل يوم الجمعة وفي الغضائفة يشاي غسل الجمعة

34

وَلَمْ يَكُنْ فِي الْخَشْيَةِ

ويوم تدخل البيت ويوم الزيادة ويوم فراق البيت وقتا أو وقتا أو مستدرا بعد ما يرد ويوم يخرج من البيت
المكسوف إذا احترق القصر كله فاستيقظت ولم تصل فعليا كان تغسل وتغسل القلعة وغسل البيت
فرضية ومنها ما رواه الفقيه أيضا في كتاب الصوم باب الغسل في الليالي المخصوصة في شهر رمضان
عن أحمد بن محمد قال قال الغسل في ثلث ليال من شهر رمضان تسعة عشر واحدة منهن وتلغى وأصيب
أبو المؤمنين في تسعة عشر فيض واحد وعشرين وقال والغسل في أول الليل ويجزئ الزهراء قال الغسل
وروي أنه يغسل في الليلة تسعة عشر ومحمد بن مسلم عنه مذكورة في الكافي أيضا في كتاب الصوم في باب الغسل
في شهر رمضان ومنها ما رواه الكافي أيضا في هذا الباب عن سليمان بن خالد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
كما اغتسل في شهر رمضان ليلة تسعة عشر وليلة إحدى وعشرين قال قلت فإن شئ مما قال أصح لأن
ما رواه التهذيب في كتاب الصوم في باب من شهر رمضان عن امرأة عن أحمد بن محمد قال قال الشيخ
الربيع في الغسل في شهر رمضان فقال ليلة تسعة عشر وليلة إحدى وعشرين وليلة ثلث وعشرين قال
في ليلة تسعة عشر يكتب وقد لم يرد وفيها يفرق في قولهم وليلة إحدى وعشرين في شهر رمضان
موت وفيها الغسل أبو المؤمنين ٢٠ ليلة ثلث وعشرين وهي ليلة الجيفة وهذه الرواية في الفقيه في باب الغسل
في الليالي المخصوصة في شهر رمضان ومنها ما رواه التهذيب في باب الغسل عن ساعته عن أبي عبد الله عليه السلام
في آخر حديث وغسل الوجه وأجبت البيت وأجبت غسل من غسل ميتا وأجبت غسل الحرم وأجبت غسل ثوبه
وأجبت غسل الزيادة وأجبت لأم غلة وغسل دخول البيت ٣٠ وغسل غسل الحرم يجب أن لا تغسل إلا بغسل
وغسل المبالغة وأجبت غسل الاستقاء وأجبت غسل أول الليلة من شهر رمضان يجب غسل إحدى وعشرين سنة
وغسل ليلة ثلث ليلة ثلث وعشرين سنة لا تمكلا لا تفرقا أحد من ليلة الغسل في يوم الفطر ويوم النحر
سنة لا أصب منها وغسل الاستقاء يجب هذه الرواية في الكافي في باب أنواع الغسل والفقيه أيضا في باب غلة
الأصناف لكن فيها تغييرات ومنها ما رواه الكافي في باب نالغ الغسل عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
قال سمعت يقول الغسل من الحياضة ويوم الجمعة والعديد وجن حرم وجن تدخل مكة والمدينة ويوم فراق
ترو البيت وجن تدخل الكعبة في ليلة تسعة عشر وأحد وعشرين وثلاث وعشرين في شهر رمضان ومن غفل
ومنها ما رواه التهذيب في باب الغسل عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال الغسل من الحياضة وغسل الجمعة
ويوم فراق وثلاث ليال في شهر رمضان وجن تدخل الحرم وإذا اردت دخول البيت لحرام وإذا اردت دخول الحرم
التي صلي الله عليه وآله ومن غسل الميت والظان ثلث ليال ليلة تسعة عشر وأحد وعشرين وثلاث وعشرين
عنه من الروايات واستحيى ما رواه أن يذكر المصحة أول الليلة منه أيضا مخصوصه لورود الروايات
به وذكر الاستحباب له وأهلنا في إطلاق الروايات يقتضيه أجزاء الغسل في الحج كان من التائب بدليله

وَمَلِكٌ وَعِشْرِينَ

في احدى رجليه في كل من رجليه

ما رواه الكوفي في باب الغسل في شهر رمضان عن بعض من القاسم قال سألت أبا عبد الله عن الغسل في شهر رمضان
 يطلب حتى الغسل فقال من أجل الليل وإن شئت جئت يقوم من آخره وسأله عن القيام فقال يقوم من أوله
 وأخره فأورد من أن الغسل أول الليل ^{في شهر رمضان} وأبو جهم بن مسلم المتقدم أنفاو رواية بكير بن اعين في الأشهر ^{في شهر رمضان}
 وحسنه زرارة وتفصيله في الجعفة المذكورة الكوفي في الباب المذكور قال الغسل في شهر رمضان غفلة
 الشرب قبله ثم تقسم الغسل وفي الجعفة أيضا في باب الغسل في الليلة المخصوصة فأنجل على الأفضلية جمعاً
 بين الروايات رواية الأخيرة كأنها تدل على وقوع الغسل قبل الليل وقد روي في آخر روايات كتاب يوم
 التهذيب الصحيح في يوم فاذ ليلة والقائمة الإمام عليه الغسل ليلة ثلث وعشرين مرتين مرة من أول
 شهر رمضان آخر الليل ولا بأس بالقول باستحباب مرتين لو سلم ظهور الرواية في أنها ليلة الغسل وليلة الغسل بل على
 التهذيب في باب الغسل عن الحسن بن راشد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما ينبغي لنا أن فعل ليلة الغسل
 فقال لا تغتسل الشرب فافعلت الثلث من تحت فأردع يدك وعقل غام لحديث ويوم العيد
 استحباب الغسل فيها مذهب العلماء كما ذكرناه وكما هو على الوجوب من الظاهر به ويدل على الروايات السابقة
 وروايات الجليل وعلي بن يقطين وعلي المتقدمين في المسند من غسل الجمعة وعاد ما التهذيب في باب الغسل
 سنن من أبي عبد الله عليه السلام قال الغسل من الحائض ويوم الجمعة ويوم القطر ويوم النحر ويوم فريضة
 الشمس ومن غسل ميتاً وحسنه ومعه دخل مكة والمدينة وحول الكعبة وغسل الزيادة والثلث التياح
 من شهر رمضان والظاهر استدركت الغسل فيها لا الليل إطلاقاً واللفظ وقال المصنف في الذكر ^{في شهر رمضان}
 تغسل الجمعة أنه لا الصلوة ولا الزوال الذي هو وقت صلوة العيد وهو ظاهر ^{في شهر رمضان} ولا يخفى ضعف
 التسليم لكن لو ثبت أنه ظاهر لا يحسن ظاهر الاستعداد بينه في الأولى العلوية ويؤكد به ما رواه الشيخ
 في زيادات الجزء الثاني من كتاب الصلوة في الموقوف عن عمار بن أبي قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يغتسل
 أن يغتسل يوم العيد حتى صلى قال إن كان في وقت فعله إن يغتسل ويعيد الصلوة وإن مضى الوقت
 فقد جازت صلوة وليلة نصف حبيب وشعبان ويوم البعث ما ليلة النصف من شعبان بعضها
 روايات ضعيفتان أحدهما رواه الشيخ في التهذيب في باب الغسل من أبي عبد الله عليه السلام قال
 صرحوا شعبان وغسلوا ليلة النصف من ذلك تحقيقاً وذكره وثابتها ما رواه أيضاً في الصباح
 عن سالم بن أحمد بن محمد بن رسول الله صلى الله عليه واله قال من غسل ليلة النصف من شعبان ناض الظاهر
 وساق الحديث لا قوله حتى إذا قلنا ذلك حواجز ثم أن سأل ابن بكير في ليلة ثلث وأما ليلة النصف من
 ويوم البعث وهو اليوم السابع والعشرين منه فقد ذكرها الشيخ في الجليل والمصباح والمبسوط وقال العمدة
 في الذكرى ولم يصل إليها فيها وقال المحقق في العتبة وكان لغسل الوقيين والغسل حتى جلتاً

مکملہ

فله بأس بالمتابعة فيه ولا يخفى ان استحباب الغسل مطلقا على ما نقل وقد رأت ايضا بخط بعض العلماء ما صورته
في كتاب لا يقبل من التيمم قال ابن ابي شيبة رحمه الله فافضل في اوزه واسطره واخره من مذنبه كيمون ولذا
اثره **والله** المودع الذي صلى الله عليه واله وهو اليوم التاسع عشر من ربيع الاول لم نقف لان على مستند
والغدير وهو اليوم الخامس عشر من ذي الحجة ذكر الشيخ في التهذيب اجماع الفقه على وجوبه وروى ايضا في صلوة
الغدير عن علي بن الحسين العبد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من صلى فيه ركعتين بغسل عند
ذوال النسي من قبل ان يزول مقدار نصف ساعة وساق الحديث الحان قال عبد الله بن النضر عن رجل ما نال الف
حجة ومائة الف حجة لا اخر الحديث والرواية وعنه وهو اليوم التاسع والتاسع من ذي الحجة ويدل عليه
الروايات السابقة وما في بعضها من لفظ الوجوب محمول على ان لا استحباب لم يثبت والرواية محمولة
من حيث الكعبة وهو اليوم الخامس والعشرين من ذي القعدة قال المصنف في الذكرى وذكر الاستحباب لوجوبه
الخامس والعشرين من ذي القعدة انتهى وهذا يشعر بان استندائه سوى قول الامام في باب استحباب
صوالح والعشرين من ذي الحجة وقيل الخامس والعشرين وقدمنا على لفظ الوجوب محمول على ان لا
استحباب **والله** في رواية اخرى وهو اول سنة الفرس وقد فتحوا الشمس لليل وبغاية ايامه باقول يومين
فروين القديم الفارس قال المصنف في الذكرى وفي المعنى قول مع عدم استندائه انتهى ولا يخفى ان حسنة
ومن مع شيئا من التوراة يكفي في هذا المقام ولا حاجة الى الشبهة وتحت المستند والاحكام والاطلاق
وروي الجارود في صحيح انشاء الله تعالى كتاب الحج والتسبيح والرواية للصلوة بعد صلاة عيد الفطر
وهو في الفقيه وروى ان من قصد المصلي في غسل اليدين وجعل عليه الغسل عقوبة ونقل عن ابي الصلاح
القول بالوجوب يمكن ان يكون مذهب الصدوق وهو ايضا لان اكثر ما يرويه هذا الكتاب من هذه
ويرويه ولم يحصل الاطلاق على رواية اخرى في هذا الباب غير هذه الرواية الحكم بالوجوب بتعريف نعم
بالاستحباب لاس ببل رواية والشبهة ثم الظاهر في التسبيح لا يكفي في الاستحباب كاهوطام عبارة المتن
وبعض عبارات الاصحاب بل يوقف على الرواية كالمذكور في الرواية المذكورة والله لا فرق بين من
يقول اولها وبين من يوجب على الهيئة المستمرة فيها وغيره لاطلاق الرواية وعدم التخصص لان من كان
المصلي في معنى الشرع حقيقة في المصلي حقيقة الهيئة الشرعية ولا يخفى من بعد اصابه عدم النقل
وزيادة التيمم صلى الله عليه واله او احدا لا غير عليهم السلام الاضمار الواردة في استحباب الغسل لزيادة عليهم السلام
كثير ذكرها القوم في بيان كيفية زيادتهم وانما الزيادة وروى الزيادة الواقعية في الروايات المتقدمة
فالظاهر المراد منها زيادة اليات الطواف بقرينة المقام **ولا** استقضاء مستند ما من من قوله عليه السلام
الاستقضاء واجب والوجوب محمول على ان لا استحباب الاصل والقرينة ولا تقان كاهم مراد وروى الكعبة

والمعنى في قوله عليه السلام

والحرم والدينه وسجدتها قد مر بالبدل حاجته في ذلك سوى السجدة الحرام لان محل السجدة الحرام الواقع في
محلين السجدة على السجدة دون الكعبة او بين ان الغسل لدخول المسجد هو عين الغسل للزيارة الى الطواف
ويجوز بعض الروايات الرخصة في هذه الابواب في تحت الخشبات ثم وصلى الحاجة والاستحباب
ليس المراد ان يصلح اقتراحها الكلف لحد لا يترتب بل المراد بذلك ما نقله الاصحاب عن الامامة عليهم السلام
وبه مظان تطلب منها انتهى ولا يخفى ان هذا في صلوة الحاجة موجبة لان الغسل عبادة متوقفة على الاذن
اذن فيه اصله في الحاجة محمول على مقتضى ما لا ينفك عن الاذن اما صلوة الاستحباب فلا اطلاق مما مر ان الغسل
متحقق على العبد بعد بل الظاهر لا يفيد بصلوة الاستحباب انتهى بل في استحبابه لا ضرورة مطلقا على
هذا يمكن ان يجعل الاستحباب معطوفا على صلوة الحاجة والحاجة ولو لم يكن يولد قال ابن حزم رحمه الله
للمؤدبة سماع المتقدم من لفظ الوجوب وجوابه قد مر ان نعم الاستحباب بظاهر الكسوف المستوجب
مع تعدد التراك اختلاف الاصحاب في هذه المسئلة فالسيد المرتضى في المسائل المعربة للثنية وابو الصلاح
وسلامه وجهه الى وجوبه كذا في العلامة في الحج وقال الفقيه في المتعذر غسل فاضح صلوات الكسوف
لنكره اياها متقدما سنة ولم يتعرض للاستحباب الظاهر مراده استحباب الغسل عند الاستيعاب
او جلاء لعدم استحبابه بدونه كانه في التسليم لكن في كلام الحق في المعبر انتهى خلافا فثبت قال واختلف
الاصحاب في غسل فاضح الكسوف فقال الشافعية اذا احتجب القوس بكسوف الصلوة متعلقا واقسم الفقيه
وعلم الخليل على وجوبه انتهى انتهى وكان لم يتفق في الاستحباب في المسائل المعربة هو احتسابه وانما
وبين ادريس كذا في الحج وكذا في رواية الشافعية في كالمذهبين في النهاية للجل والاختلاف في الغشاء
مع الغسل وفي موضع من الجليل الله سبحانه ولم يتعرض للمبوط لوجوبه بل قال يقتضيها مع الغسل وكذا
قال ابن ابي عمير ولم يتعرض ابن ابي عمير لهذا الغسل بوجوب ولا استحباب انتهى وكان في لم يراجع تحت
الغشاء في المبوط لانه قد عجز فيه باستحباب الغسل قال في في هذا لا غسل المندوب وغسل فاضح
صلوة الكسوف اذا احتجب القوس بكسوفها استنداجزة القول بالوجوب وروايات منها ما رواه الفقيه
في باب غدا الاغسل من سلا من الباقية عليه السلام في انشاء الحديث الذي قدمناه سابقا وغسل الكسوف في احتجب
القوس بكسوفها فاستيقظت ولم تغسل فليان تغسل وتقتض الصلوة ومنها ما رواه التهذيب في باب
الاغسل من حين اجتمع من ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انكسر القمر استيقظ الرجل ولم يغسل
من غدا وبعض الصلوة وان لم يستيقظ ولم يعلم بانكسار القمر فليس عليه الا الغشاء بغسل وذكر
هذه الرواية في باب صلوة الكسوف انتهى بان في تغيير حديث فيه موضع ولم يغسل فليان يغسل وهذه الرواية
وان كانت مطلقة غير مقيدة بالاستيعاب لكن يجب تعييدها به لان بعض الروايات على عدم الغشاء

ولما رواه ايضا هذا الباب عن عبد الله بن سليمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الوضوء بعد الغسل
بدونه وضوء الزاوية في الكفاي الطهري باب صفة الغسل والوضوء قبله وجواب الاستدلال بالحديثين ان القائلين
بعدم اجزاء الغسل من الوضوء يقولون بوجوب الوضوء قبل وبعد من غير اختصاص بالوقت اتفاقا كما يظهر من
كلام ابن ابي عمير في السير حديث قال في هذا المقام وقد وجدته بعض كتب اخبارنا في كيفية غسل الرجل
مثل كيفية غسل الحنيفة ويؤيد بوجوب تقديم الوضوء على الغسل وهذا خبرنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رواية
الحنيفة ان لا يستنج الحنيفة اذا طهرت بغسل يديه او غيره من الوضوء كما يستنج الحنيفة من الوضوء
اخرت فان ادا يجب تقديم الوضوء على الغسل فغير صحيح بل خلاف انتهى وهذا في الاتفاق الذي ذكرنا
فقد في هذا المعنى من غسل الخبز والاعمال المندوبة اتفاقا ونقول قد لا يلتزم على عدم جواز الوضوء
بعد الغسل فلا يمكن وجبا قبله ايضا ولا يلزم خرق الاجماع للكل لكن الظاهر من كلام بعض اصحابنا في وجوب الخراف
في وجوب التقديم ومع ايتهم ما ذكرنا لكنه يكون انما مباحا لا اكثر من من حيث يقولون بالخير من التقديم
والتاخير وضعف السند الاخير قد ثبت انه لا يضر الامور والوجوب فيها ايضا بنبط مما ذكرنا في
بقوله ثم اذا قمنا الى الصلوة فاعلموا الامر وجب الاستدلال انه سبحانه لم يرد به القيام الى الصلوة مطلقا بل
وهو ما في الغسل وغيره من الوضوء مع الغسل والوجوب ايضا او لا يمنع العموم ان كل ما اذا ليس من اذنه
بل لا يخلو واما ثانيا فلوجود الخصص ما اوردنا من الروايات فان قلت ما اوردنا من الروايات ليس نصا
في الخط وصوتا بل ظاهره انه لم يخلها على خلاف ظاهرها من التاويلات المتقدمة وتخصيص الآية الكريمة
مع ان التخصيص ايضا خلاف اطلاق قلنا ارتكاب فقد التخصيص ليس في خلافه فيكون التخصيص وتعارفه
مخالفا للتاويلات في الروايات التي فيها يلزم ارتكاب خلاف الظاهر كثيرا في بعضها وايضا لو سلم
سلم الفتاوى فتعاضوا وتساوا في الاصل ومعنا وهذا ظاهرا في جوابنا ايضا فيقال ان بين الآية وبين
الروايات المذكورة كروية اياهن من محمد عموما من وجه شوط الوقت وقبل الوقت فلم يخص الآية
بها ولم تعكس هذا مع صلابة هذه الرواية لعارضه الآية لكنها لم يصلح لضعف سندها الا انك قد علمت
ان ايرادها للتأييد والتقوية لانها لا يخرجها دليل تام وقس على الآية الكريمة الروايات المطلقة الواردة
على وجوب الوضوء وباراه الشيخ في الباب المذكور عن ابن ابي عمير عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال
غسل قبله وضوء الرجل الحنيفة ورواه الكافي ايضا في باب المتقدم ذكره والجواب ما اوردنا في التخصيص في السند
لا يخلو انما اشهر بينهم من قول ابي اسحق بن ابي عمير ليس كما لا ينافي في كبره في وضوءه واما ثانيا فلما لم يخل على
اجماعنا ولا ظهوره في الوجوب مع انه قد ثبت ان الحنيفة ايضا لا يلزم ان يخل على الاحتياط انا
باجمعنا او بانفسنا لان العمل على الوجوب التحيري ولا يخفى عن بعد ثم لا يخفى ان القائلين بوجوب التقديم
ان صحيح ذلك القول لا يعقل منهم القول بوجوب الاعمال المندوبة وهو في هذا الوضوء اما الصلوة ولا

منه

مدخل ليد الغسل فلا وجه لوجوب تقديمه على الغسل خصوصا في خارج الوقت واما الغسل والوضوء في وجوب ايضا
لعدم معقولية وجوب المتخير بدون وجوب الغاية الا ان يقولوا بالوجوب بمعنى الاشتراط لا بالوجوب بمعنى التام
لا يخفى من تشويه وانت خبير باننا اقبلنا بشرط الغسل بالوضوء وان ذلك الوضوء المتقدم انما هو الغسل
ولم يقل بان كل وضوء مستند بوجوبه الصلوة لا يمكن القول بوجوب وضوء آخر بعد الوقت للصلوة وكذا على
على القول باستحباب الوضوء قبل الغسل لاجل الغسل لكن الظاهر لم يقل به احد لكثرة مظنة الاحتياط كما سذكر
وباراه ايضا في هذا الباب عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان او غيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الغسل
وضوء الزاوية والوجوب ايضا نعم فان قلت اذا حملت الروايتين على الاحتياط فكيف نجزم بينهما وبين ما رواه
ايضا في هذا الباب في الحسن عن ابي بكر الحضرمي عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت كيف صنعوا اذا اجنبت خال الغسل
كذلك وفرضك وضوء الصلوة ثم اغتسلوا وكذا رواه ايضا في هذا الباب الحسن عن محمد بن ميمون قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب ينسج الاغتسل في الطريق ويريد ان يغسل وليس معه ماء يعرف به ويديه قد
قال يصنع به ويوضا ويغسل هذا ما قال الله عز وجل ليس عليك في الدين من حرج ادع الى ما كوت بدال الروايات
السابقة انما في احتجاب الوضوء مع غسل الخبايا وهاتان الروايتان تدلان على اطلاق احتجاب الخبايا في كل
الاضحية فلا ظهور لها في ان المراد من الوضوء المعنى المتعارف في سياق الكلام مشعر بحلا في كل الاخرى واما الرواية
الاولى فيمكن حملها على التقية اذا ظاهروا كانوا قائلين بالوضوء مع غسل الخبايا كما فهم من بعض الروايات
وتوجيه اشتداد القول بعدم الاحتجاب بين الاحتجاب وما ذكره الشيخ في نقطة التهذيب ونقول بان يجوز ان يكون
لا احتجاب ما يتبعها لكن بعض في الروايتين المتقدمتين في غير الاحتجاب لما ذكره في انفسنا وفي التفسيرين
انما اصل الاحتجاب وتوجيه ما ذكره الكافي في الباب المذكور وروى انه ليس بشئ من الغسل وضوءه لا غسل
يوم الجمعة فان قبله وضوءه في هذا يكون الاحتجاب في غسل الجمعة بعده باقى الغسل سوى غسل الخبايا
غسل الخبايا فان رفع المناقاة وقس على حال الرواية الاخرى ايضا على تقدير ظهورها في الوضوء المتعارف فان
كيف يجمع بين احتجاب الوضوء قبل الغسل وبين ما رواه في التهذيب في الباب المذكور من رواية محمد بن احمد بن
مرسله بان الوضوء قبل الغسل وبعده بدعة قلنا ما اوردنا في كبره في وضوءه التهذيب من قولهم
لا امام واما ثانيا فلما قبل الغسل على ان حذر الوضوء وبعده بدعة كلام مستأنف فظاهر الروايات هذا
اذ كانت الرواية المتقدمة بهذه العبارة ولم يكن ما ذكره الشيخ نقلا بالمعنى وباراه ايضا في هذا الباب عن علي
يقطين عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال اذا اردت ان تغسل الجمعة فتوضا واغتسل وفيه من الصلوة في السجدة
على الاحتجاب مع انه مخصوص بغسل الجمعة فلا يثبت الذي تمامه الا ان تمتك بعدم القول بالفرق بينه
قبل الغسل منع من الاغتسل في الصلوة وكذا بعده على الاحتجاب وحيث ان منعت من الدخول في الصلوة قبل
اما اجماع اربابنا والروايات فانما بالاجماع فلا يتم انما اذا انعقد اجماع على حكمه في وقت مخصوص او حال صحيح

ان ينبغي ذلك الحكم في وقت اخر او حال الغلب في الجاه و هو طوائف اربعة وانما تدور في القاد وان كان لا يرد والروايات
باعتبارها فيرجع الى الدليل السابق ويستدل بان الاستصحاب وقدرت الجواب بما تقدمت من الروايات
في هذه الاصل الوضوء الصلوة كذا لا حاجة الى الوضوء تحقق الاتصال لان الاول منها مطلق والآخر انما يدل على
الوضوء فيها وقبلها فانه في جوارحه على الاستصحاب هذا ما يمكن ان يثبت هذا المقام وقد رقت ما هو الاظهر
من القولين لكن مقتضى الاحتياط ان لا يترك الوضوء مع هذه الاعمال للتميز بين الاحكام في الاحتياط التام
ان كان غير وقت الصلوة ان يوضأ قبل هذه الاعمال سيما غسل الخيط للروايتين في مخصوصه ثم يحدث بعدها ثم
يتوضأ للصلوة هذا فان قلت ما حال ما ذكر بعض اصحاب ردة كالمعلم في القواعد حيث قال ولا يشترط
في هذه الاعمال الطهارة من الحدثين قلت هذه المسئلة انما ينطبق بعض شقوقها من الكلمات السابقة ان هذه
الاعمال امان ان يكون بخير من الوضوء كما هو الاظهر في ذلك بغير اشتراطها بارتفاع الحوائط الاسفة وهو في وقتها
غير بخير عنه وعلى هذا الوجه الظاهر عدم اشتراط طهر من اطلاق الامر بها وما ورد من الامر بتقديم الوضوء على
هذا حال الحدث الاسفة واما الحديث الاكبر الذي يمكن ارتفاعه حال الفصل كالجانب من ذلك والخص بعد الانقطاع فستقبل
القول فيه انشاء الله تعالى بيان داخل سبب الفصل واما الذي يمكن ارتفاعه حال الفصل كالجانب من ذلك والخص بعد الانقطاع فستقبل
ايضا بالنظر في اطلاق الامر بالفصل من غير تعيين وعدم العلم بان الغرض في الحدث والتنظيف المستوفى في صحة
الفصل هو حال الطهارة والنفاذ كما رواه الحديثين ارجحهما في صحة وضوء ودراسة من لم يجهز عليه
ان اساءه من غير تعيين فيستعمل في بي كوفاهما رسول الله صلى الله عليه وآله حين اذنت لهما من ذوق الطهارة ان
وعنه ذلك ظاهر كلام الشيخ في المبسوط ايضا يدل على حديث قاله اولى كتاب الطهارة ولا يصح منها الفصل والوضوء
عاجز برهان الحديث لكن روى الكلمة في باب ما يجب على الخائض في اوقات الصلوات في الحسن من محمد بن مسلم قال
ابا عبد الله عليه السلام من الخائض نظم يوم الجمعة وتذكر الله قال انما الطهر فلا ولكنها فوضأه وقت الصلوة ثم يستقبل
وتذكر الله وهذا بظاهره يدل على عدم صحة غسل الجمعة من اوقات الصلوات من غير ان يترك الخائض
اما الطهر فلا انك الفصل ليس ان يكون الخائض في العموم ايضا عدم صحة الفصل مطلقا وعلى هذا فالاول ان يترك الخائض
الفصل المندوب في انشاء البعض خصوص ما غسل يوم الجمعة سوى ما خرج بالدليل الاحكام لكن اذا كانت الاعمال المندوب
واجبة بالنذر في شبهة فغير اشكال ثم اعلم انك تطهر بما تقدمت هذه الاعمال عن الوضوء للصلوة فصل بخير الصلوة
الوضوء الواجب في الصلوة والوضوء المندوب كالوضوء لدخول المساجد والاعمال الاخرى فغير الاشكال في الاول
السابقة الوضوء الخائض فان فيه ما سبق انما اذا جاز نظرا الفصل حال الخائض لم يبعد اجاؤه عن الوضوء لذلك
واصل الذكاء علم ويقدم ما للفعل لا للتوبة والنجاة المصلوب ماله من غير ان ينجي شمله بالفعل المالك
ايضا لان معنى الفصل المكان الفصل لدخول جميع الى الفعل وجها مذكور ظهر ما تقدم وكان القول استقنائه
الوضع ايضا لما رقت من انه بعد الفعل وروى عليه ايضا ان حال الفصل المكسوف كحال التوبة لا يمكن ان يجعل القضاء

معه وتبينه ايضا في غسل

فيكون

فيكون من جعل القضاء فيكون مفدا عليه فلا حاجة الى الاستثناء وان جعل للترك فيكون متاخر عنه في ايام البعد
وكذلك الفصل للتوبة يكون ان جعل للصلوة كاد على ظاهر الرواية المتقدمة وان جعل للتوبة فلم يثبت من المكسوف
واستثنى من التوبة ولكن ان كان المكسوف فاما الفصل للتوبة فلا في المكسوف انما قد يثبت القضاء والترك
لا التوبة فلا استثنى التوبة دون المكسوف مع ان جعل المكسوف للترك فيل باحضار الضابط من وجوه القسمين
في تيجان الروايات ثم اخبر ان فان لم يكن استحباب القضاء مطلقا لفظه فلفظه بالزمان وجها اخر الى القضاء مطلقا
في هذا الاما نيف في نفس او غيرهم كقضاء غسل الجمعة لم يرد فيها فلا يقال انما طهر في نفسه فلا يوجب في الوقت فيجب
ويجب التيمم بظاهر الوضوء المستحب الرابع في هذا الحكم على الملاحظة نظر في استحباب التيمم انما يكون في ارض او ارجل او
دبر كل كل ما يجب فيه الوضوء الرابع كما هو الظاهر ثم ما ورد في هذا الساجد بعد ان يركع الحكم استحباب التيمم حال فقد
الماء لا يظهر واقفا وقد رقت في بحث وجوب التيمم لدخول المساجد ما ينفذ في هذا الوضع وحيث يبحث التيمم في الماء
فما لم يتعلل به وللوم وعلوه للحنازة اذا خاف القوت بالوضوء في اية الاول ما رواه الصدوق في الفقيه في
كتاب الصلوة باب ما يقول الرجل اذا اوى الى فراشه سلا قال قال الصادق عليه السلام من اوى الى فراشه بات في
كسبه فان ذكر ان ليس على وضوء فليتي من دناؤه كما شاء ما كان لم يزل في صلوة ما ذكر في الدعاء من اجل ولا يخفى ان
يدل على جوازه مع وجود الماء ايضا لكن ينبغي ان يذكر عدم الوضوء حال الاضطرار ويدل ايضا على عدم استعمال
الاجزاء وان يضرب يده على الدنا وثمان ظاهر الرواية يخص كل تيمم حال ما ذكر في الفرائض ليس على وضوء فصل
طهره في غير ذلك الحال ام لا فاعلم ان هذا ما روي في اصول الاول جواز التيمم على الفرائض المندوب مطلقا سواء ذكر حال الاضطرار
ان ليس على وضوء او لا سواء وجوب الماء او لا سواء وجوب التراب ولا وهذا الحكم على الملاحظة لا وجوبه كما لا يخفى سواء قام
الصورة الاولى للرواية في بعض اقسامها ايضا كحال مثل ما ذكر في الفرائض عدم الوضوء وكان التراب حاضرا بحيث
لم ينجح الى القيام من الفرائض وهل يجوز في هذا الحال التيمم على الدنا او لا فاعلم ان الاطلاق في الرواية الى ان الظاهر من قبل
الغالب لعدم تمكن من التراب في هذا الوقت غالبا وكذا الحال اذا تمكن من الوضوء كذا في جواز التيمم على الدنا
مع وجود الماء ولا وجه له الا في الصورة السابقة التي استمكن فيها الا فاعلم ان جواز التيمم على التراب ليس كحال التيمم
في الاضطرار جوازه مع وجود الماء مطلقا الثالث جواز التيمم على التراب مع فقد الماء ولا يبعد القول بجوازه
على ان الظاهر انما اعتقد ان الوضوء للتميم رافع للحدث فيستحب التيمم بلا شك كذا روى ما على ما ذكرنا من عدم
وضوء هذه الكيفية فلو لم يركع من طهر لان التطهر شامل للتيمم ايضا كما هو الذي عرفت عليك انما روي التيمم في فقد
الماء فاذا فقد التراب ايضا جاز التيمم بالذنا وان كان متيقنا قبل الايام فيحصل فتم احوال التيمم على الدنا
فندبره ويدل على الثاني ما رواه الكافي في باب تحصيل طهارة وهو على غيره وضوء في الحسن من الخليل قال سئل
ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يترك الحنازة وهو على غيره وضوء فان ذهب يتوضأ فانت الصلوة عليها قال
يقيم ما رواه ايضا في هذا الباب عن عبد الحميد بن سعد قال قلت لابي الحسن عليه السلام ان يخرج بها

الاستصحاب

ميراث الاستصحاب والاطهارة
مطلقا في ورد

[illegible]

تم الفصل
ام لا

وَالْمُتَّخِذِينَ

تداخل الفضائل
الوجبة

ما صدقوا

[illegible]

[illegible]

59

18

[illegible]

[illegible]

أهله

لا يفتقر

[illegible]

الرجس انفس الشيطان الرجيم
اذ خرجت فقل بسم الله و
بالحمد و الحمد لله الذي عافاني
من ضعف الخشب

دخل الخلافة، يقول الحمد لله حافظ المؤدي فاذا خرج مسح بطنه وقلوبه والحمد لله الذي اخرج عني اذاه وايضا قد قوت في حاله من شدة لا
 القادرون وقد جاء في كل القادرات الى ايرام المؤمنين عليه السلام ومنه استنبط استحباب مسح البطن عند الاذغ من
 الاستنجاء فاستندوا بالاستحباب الى نقل الحديث ومن بعده قالوا الحمد لله الذي اخرج عني اذاه وايضا قد قوت في حاله من شدة لا
 ليس بشئ ويمكن توقيه كلامهم بان كانت فتنة بعد اهل الاستحباب انهم عند حضور الدخول ما رواه الشيخ في كتاب
 دواب الاحداث في الزيارات من ان بصير من احداهما لم يزل يقول اذا دخلت الغايه فقل العوذ بالله من الضرر الحار الحار
 الحار الشيطان الرجيم وان اذغبت فقل الحمد لله الذي اخرج عني اذاه وايضا قد قوت في حاله من شدة لا
 قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا دخل وضوءه قال اللهم ان اوردك من الضرر الحار الحار الحار الشيطان الرجيم
 اللهم اسطعني الاذى واعذب من الشيطان الرجيم قلوا السقي جلتا الوضوء قال اللهم اذهب عني الشئ الذي اذغني الشيطان
 من الشيطان قلوا ان اوردك من الضرر الحار الحار الحار الشيطان الرجيم قلوا السقي جلتا الوضوء قال اللهم اذهب عني الشئ الذي اذغني الشيطان
 عند شدته ايتم بقاء في الحارة والذكرى والذوق لا يورثه ورواه الفقيه ايتم في هذا الباب قل وكان الصادق
 عليه السلام اذا دخل الخلافة شق لبسه ويقول من هذا الرجيم بسم الله وايضا ولا اله الا الله ربنا اخرج مني الاذى سحر سحر وسحر
 من الشيطان قلوا من الاذى والتمس النبي لرحمة الملك الحمد لله الذي اخرج مني الاذى سحر سحر وسحر من الشيطان
 يعمل في وجع طاعة الشيطان الرجيم ومن هذا سبب استحباب التسبيح عند الدخول ورواه الفقيه ايتم في هذا الباب لو حدث غلط
 عند التبريد عند سبب الاستنجاء قلوا السقي جلتا الوضوء قلوا السقي جلتا الوضوء قلوا السقي جلتا الوضوء قلوا السقي جلتا الوضوء
 الحار الشيطان الرجيم وبذلك يفرح على حضوره الفرح من الدخول ورواه الفقيه ايتم في هذا الباب لو حدث غلط
 ان عليه السلام عليه السلام من اهل البيت اذا خرج من الخلافة قال الحمد لله الذي اخرجني من الاذى سحر سحر وسحر من الشيطان
 عن اذاه والاعانة قلنا وهذا الرواية والزيادة في الحديث ومنه استنبط استحباب الدخول ورواه الفقيه ايتم في هذا الباب
 من كثر من اهل البيت عليه السلام من اهل البيت عليه السلام من اهل البيت عليه السلام من اهل البيت عليه السلام
 انتم الصلوة قلنا والله ما قالها هيك البصر على يد النبي ثم اهل البيت عليه السلام من اهل البيت عليه السلام
 عينا قلوا الحمد لله الذي اخرجني من الاذى سحر سحر وسحر من الشيطان قلوا السقي جلتا الوضوء قلوا السقي جلتا الوضوء
 اهل البيت عليه السلام من اهل البيت عليه السلام من اهل البيت عليه السلام من اهل البيت عليه السلام
 كما هو القول والكان الاستحباب شامل للصلوة والمسح على الرأس والوجه ومنه استنبط استحباب الدخول ورواه الفقيه ايتم في هذا الباب
 جهتها كذا كذا في الذكرى وكذا كلام جمع من اهل البيت عليه السلام من اهل البيت عليه السلام من اهل البيت عليه السلام
 والشيخ في هذا القول والكان الاستحباب شامل للصلوة والمسح على الرأس والوجه ومنه استنبط استحباب الدخول ورواه الفقيه ايتم في هذا الباب
 حيث قلوا في اهل البيت عليه السلام من اهل البيت عليه السلام من اهل البيت عليه السلام من اهل البيت عليه السلام
 اجماعهم بلما اتفقوا في المائدة في المتعة في الاذغ من الاستحباب ورواه الفقيه ايتم في هذا الباب
 المتعلقين بالخرج ورواه الفقيه ايتم في هذا الباب ورواه الفقيه ايتم في هذا الباب

215

الحار ماره القديس في الباب المذكور ومن سمع عن ابيه عليه السلام قال لا يرسلوا من عليا اية من رسل الله في
ان يقول الرجل الماء الحار من المؤمن صخرة قال انما اهلكوا ويحل من البركة الزقية الاولى في طرفة عين كما تخرجها من الزقية ان
على عدم التفسير وكذا فاره اية في الباب المذكور في المؤمن من ان يكون في عهد اسم الله قال اناس يقولون في الماء الحار وكذا
فاره اية في هذا الباب عن عتبة بن مسعود قال ابي عبد الله عليه السلام قال اناس يقولون في الماء الحار لا ينجي من الاكلان الاكلان
وكذا فاره اية في هذا الباب عن سافة قال ابي عبد الله عليه السلام في اية في باب من روى في مسجع وان لم يصلح لعارضه
الرواية لا راسا لكان لما لم ينج من الطبع منها ان كان الصحيح ولكن اية عارضا في مسجع وفيها فلذا يحكم بالكرامة في الماء الحار وقال القديس
في فيض الماء الحار فلا يرسل في بولي وتركن فيض من الشيطان وبه وردت رواية في سند كرها انما الله تعالى في بحث
كرامة البول فياخذ في هذا القول من الصدوق فيريد ان يحل عدم الكرامة باظهار الكرامة في انما لم يرسل في باب من روى في مسجع
كرامة في الله وبه في بعض النسخ عن علي بن ابي عبد الله عليه السلام في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
في الباب المذكور عن يوسف بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
باب لا يذوق في الله السلام البول فاما من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
ولها ما خلف في الركبة في الصحاح وقال القديس في الباب المذكور في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
ان الاستغناء بالدين ليس بركه وكذا ذكر في الترمذي لم يمتد في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
فيها خاتم عليها اسم الله تعالى او في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
اسم الله عليه السلام في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
الفتح وروى في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
الاستغناء مطلقا في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
وكذا اسم فاطمة عليها السلام في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
آخره بدون قصد فلا يبرر في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
في اشراط القصد واية ذكر ان الكرامة في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
ماروه في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
جميعا وكان في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
كان وذهب بن وهب عاتق من روى في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع
لان في الكرامة انما في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع في باب من روى في مسجع

قال في رسول الله

التي منسوخة

وقوله

10

[illegible]

والترهيباً

نیلوم وضع جمیع الاصلان

الحقبة ٢

[illegible]

10

عليه لا تخدم قاضيته الليل

11

الجماع ويلزم ج على العاقلة غلط البنية لما حكم بخلد الاجماع ان كان هو عينه ما حكم به وجوب منكره في النكاح والجماع وما هو المستحق
كلام الشيخ وقيل ما عدم قدم الملام من كلام جماعة كان هو عينه وان لم يكن اضافاً في ان كان يكون الشبهة اقدم من اثنان في النكاح والجماع
على الثاني فان كان العقد الخارج هو الاول فيجب حمل ان يكون خلافه في الثاني او الثالث او ملحق به من حيث بعد ذلك كان هو الثاني
انما هو لمكان الاجماع فيقطعي في مطلقه بشرط تخفيف بنية السوء منها وان كان هو الثالث فالحال انما في الثاني وملحقه
المعنى المذكور وقيل على اية كلامه الثالثة وعلى الاول فياخذ فاعلم على العاقلة من حيث حكمه كونه من تخلفين للشيخ مع اية الاثبات
في المحللين وجب الاتباع اما ان يكون مراده ما حكم به وجوب عنه ما هو الشئ من كلام الشيخ فياخذ فاعلم على العاقلة من حيث حكمه كونه من تخلفين للشيخ مع اية الاثبات
للشيخ يخرج منه الاحتالات السابقة واذا قدر هذا فنخرج في كل اية طرق الخلف على ذلك ثم نقدر في حال اليقين على ما ذكره
ما هو اقل محتمل في العقد الاول وهو الذي ذكرنا ان الله من كلامهم فالقوله ما ذهب اليه الشيخ فليكن من عدم وجوب الخليل
مطلقاً ما كان في الصلة او غير ذلك لعاجب الاهداب والشتاب وغيرها وسواء كان كثرة او نقيضاً وسواء كان الاتصال
الى البقرة الفة خلال الشراء والسوء لوجوه الاول ما روي في العقيدة ما ذهب اليه الشيخ في اية في آخر الحديث المذكور ما سألنا
في هذا الوجه فانه قد قلت ان اريت ما علمه المصنف في الشريعة في هذا الموضع فليس على العاقلة ان يطبقه ولا يخفى عنه ولكن يحرم
الآلة هذه الرولية في العقد بنية وباب حصة الحق في الزنا جاز في الصحيح مضرة وفي موضع يتلوه فيسقط وفيما قلنا في
بان الاصل انما يصح اذا سلم دالماً فلا يكون دالماً على تمام الدعي بل على بعضه من الزنا جاز علمنا ان قبل بعض العامة من هذا القيد
ولا يخفى ان الاصل انما يثبت بنية السوء في العقد وفي العرف والسنن ان معناه العرف حاصل في جميع ما يذهب في العرف ^{بغير}
للبقرة المذكورة الشراعية مما عطفه الشرع نعم لو كان القيد كثرة او يكون الشرع بعيداً عنها من بعض جهات لا يصح عليه
الاصطلاح والعرف وليس كل اية فيدر ان كلامنا في الخليل من كلامنا في الخليل ولو سلم عدم ظهوره فيكون الاصل على ذلك
اقل من عدم ظهوره في حال الامر الى الاجماع عند اجمال المحققين في اية والروايات الواردة في هذا الوجه ايضا بغير اجمال
مقدور ان في التكليف الجواز يمكن اليقين بالعدم لما ثبت كاهو الثاني وما روي في العقد بنية في الباب المذكور في الصحيح من عند
من سلم من احداهما العلم والسياسة من الرجل من انما اظهر له حيث قلنا وانه لا يراه في الكافي البقرة في الذي لم يرد في بعض
للسورة في الدعوى من الظنون وهي بنية محتملة لان الخليل يستلزم الظنون البنية نعم لا يمتثلون في الاحتجاج الى الخليل
كلام في الثالث ما روي في الروايات كما سبقي اننا وانه يقال من الاجتزاء بالقرينة الواحدة الوجه مطلقاً من حيث يثبت عدم
خفة الخراج حسب ان القرينة الواحدة لا يمكن وصلها الى جميع ما علمه المصنف في النكاح والجماع وما روي في الروايات
الواردة في هذا الوجه وما كان وجهه في تخصيصه بالعدم ان العكس انما يخصه هذه الروايات بعدم وجوب حمل اية الاصل
على الوجه من البقرة المستورة لا يمكن الا يقين ان الحكم بعدم العوم من وجهه ان الحكم من وجهه الشاذل والتوقف الرجوع الى الاصل مما لم
يوجد مرجع هذا الحكم بالتأني في جميع الاصل من بلاة قلت خبر ان الاية المذكورة كما يدل على بعض هذه الدعي المذكور
سابقاً ما خالف فيه علماء نافي الصل الذي ذكرنا يدل على بعض الخراج ما وقع فيه الاجماع من البقرة المستورة بالقرين الاول
كما يخفى ويدل على هذا الوجه في اضافة الى الاجماع عدم حذف الوجه على المستورة من الواحدة ومثل الشرع في قول الواحدة

باب علاج الحمى وهو مخصوص بالحمى
ويمكن ان ينفع في علاجها بالاعمال المركب
سواء بالافس او غير

جل جلاله ما يصعد فوقه طير النسيان فما واخوضت فلا اصدق
على سرقة العرق من استباحته فلا اثم الا استغفر بالله العليم

الذليل والرجس

[illegible]

والاستقلال

الليله

۱۰۰

[illegible]

تفکیر و تامل

ثم اذكروا انزلناها انزلناها على
فوازهم

عمره و سنه

100

مطلوبون على خلفه ولا للعالم الثلاثة الأول تكلامهم قد استوفوا وأما الرابع فاحتمل أن يكون بعض عباراتهم أشد انطباقا على ما يليها من بعض المعاني الأولى ذكر من أصحابنا الذين عيوا الرضا في كتابه الذي ألفه الكلب وصريح عبارة المفيد بأنه ومنطوق طبعه وقد قال الكلب ما جئنا القدماء من الساق وأما من الضرب والسطر والحق الثالث الذي ذكره جابر من أصل اللغة كصاحب القاموس حيث قال الكلب كل مفضل للعلم والرواية الأولى ظاهره فيه وهو الضم بمحب المحسن كلام ابن حنبل وللحق الثالث هو الذي يكون في أصل الحق والغرض فيه وبما يلزم من ذلك أن صاحبنا السوس وهو الذي بحث عنه علماء الشريعة وقد ذكره المحقق وهو جابر بن الحنفية فإنه كما قلناه في العلم في كتبهم وهو الكلب على التحقيق عند العلماء طالب بأنه وبغيره في بعض كتب عبد المفضل وقد بعدها بجميع الساق والقدم وفي بعضها بالثاني وفي بعضها بالقدم وفي بعضها بالمفضل وسكت عبارة المصنف عليه وذلك الذي بعد ما مر في الثاني في وسط القدم قد ثبت عبارة علمنا على بعض من الأولين بحقل لم نذكره من الكلب والظاهر فيه أنه رواه وكبره الصحيح ثم أورد الرواية الأولى وقد ذكرنا في البحث مبدء الكلبين هذا المفضل بين الساق والقدم في عبارة علمنا أشباه على غير المفضل واستدلنا في الرواية وبأن استيعاب العلم كما يعطى بعض الروايات يجب الانتهاء إليه وأما غير ذلك من بعض هذه المفضل والمفيدة الرواية في ذلك فثبت بالحق الأول وأما ما في المفضل الظاهر للعلم عليه مع إلى المفضل في الحقيقة ولو قد قبله وهو صوابه عبارة علمنا أنها لما كانت محتملة بحيث يحتمل المعنى الأول والثالث بل ظاهرها القرب إلى الأول وقد وقع الإنشاء فيها على غير المحض بل هو على المعنى الأول والتحقق يقتضي العلم على الثالث وهو الذي انطبق على الرواية الصحيحة ولقد ذكرنا كلام علماء الشريعة وشاع نسبة الأولين إلى بعض الشيء كلامه ونسبنا ثمرة بعد نقل عبارات أصحابنا كقولنا ونسبنا عدم الإيضاح في الرواية علمنا في اللغة طالب بترادفها في نفسه وحده لا يشترك الكلب عظم ذات في وسط القدم كيف وقد مر في البحث الثاني واشتدرك فيه وهو ما كان مقبولا ليس هو العلم الواقع في الساق بين المفضل والمفيد وهو العلم الآخر فمسلق الساق والقدم وهو الذي ذكره الشيخ في خبره وأما خبرنا من أن بعض عبارات أصحابنا على هذا العلم غير بعيد ثم عبارة المفيدة صريحة في العلم الأول وذكرنا في الفقه في علمنا عبارات ليس على المفضل ولعلنا نذكر حل النسخة في كلامه على نفس القدم ومثل قوله ما لا يماثل بين المفضل إلى امتداد العلم كقولنا بعد والله لم يحتاج إلى الأمر وأعلم أن كتب العلماء مشحونة بذكر ما ذهب إليه علماء الفقهات ومنهم من ذهب إلى أن الكلب هو العلم الآخر فمسلق الساق والقدم المعبر عنه بالمفضل في الفقه الذي قد تقرر عند قلة من العلماء من الكلبين في الرواية وكان من ذهب إلى وجوب المصالح أن الكلب عبارة عن عظم مستوي مثل كعب القدم والبرق موضوع تحت عظم الساق حيث يكون مثل الساق والقدم وهو قولنا محمد بن الحسن وكان المصنف يفتي بهذا القول ثم في رحمة الهامة أن اسم الكلب يطلق على العلم الآخر من الموجود في أصل جميع الحيوانات فيجب أن يكون في علم الإنسان كمثل المفضل في كعبه ومنه كعب الرمح فافصل في قوله وفيه العلم مفضل فوجبات يكون الكلب أي كلامه وقد أصبح الكلب عندنا تسمية هذه الآية لا يربط المصالح لتعليل إلى الكلب لأن الكلب إذا كان مفضل القدم وهو واحد فكيف يربط بين واحد والآخر والأناجيج أصح كلامه وبغضه هذه صحيفة فانه يجوز أن تكون التسمية بالنظر إلى كل مترشحين في الدنيا فربما في تسمية جابر الرواية وكان قول المصالح ذهبوا إلى أن الكلب عظم مثل الذي تحت عظم الساق حيث يكون مفضل الساق والقدم والمفضل منه كعبا ومنه كعب الرمح فافصل في كلامنا أن العلم المستوي موضوع في المفضل الذي يقول

الحمد لله

مکتبہ

[illegible][illegible]

المكتبة الوطنية

[illegible]

توفیق اللہ علیہ

الوحي عند الله

1314

[illegible]

१०५८

١٠٠

والمطارة هي الاخرى متلفين وخرت
فراضع المطارة المعطاة ففلا وقد
لقدت المشرك وقد انخرت المشرك

محمّد

على العلم ما انتفع منه في الشرع والقرآن فله المهر من هذه المصلحة ان كان يحضر ثم وصف اربعة امكانات فما بال العلم والادب
ايضا في هذا الباب في الصحيحين محمد بن مسلم عن ابي بصير عن ابي عبد الله (عليه السلام) في سبيل ما قد سئل رسول الله صلى الله عليه وآله ان كان اشخاص
منهم رسول الله صلى الله عليه وآله في الدنيا من مائة من قريش وكان كل واحد من هؤلاء اشخاصا من قريش فله المهر من هذه المصلحة ان كان يحضر ثم وصف اربعة امكانات
ما بال العلم والادب في هذا الباب في الصحيحين محمد بن مسلم عن ابي بصير عن ابي عبد الله (عليه السلام) في سبيل ما قد سئل رسول الله صلى الله عليه وآله ان كان اشخاص
منهم رسول الله صلى الله عليه وآله في الدنيا من مائة من قريش وكان كل واحد من هؤلاء اشخاصا من قريش فله المهر من هذه المصلحة ان كان يحضر ثم وصف اربعة امكانات
ما بال العلم والادب في هذا الباب في الصحيحين محمد بن مسلم عن ابي بصير عن ابي عبد الله (عليه السلام) في سبيل ما قد سئل رسول الله صلى الله عليه وآله ان كان اشخاص
منهم رسول الله صلى الله عليه وآله في الدنيا من مائة من قريش وكان كل واحد من هؤلاء اشخاصا من قريش فله المهر من هذه المصلحة ان كان يحضر ثم وصف اربعة امكانات

८४७

في الرجل الضيق

۱۲۰

وسمى الكتاب الفقه في الامام

الوقت

بعض ابناء الكواكب او عبيد من عبيد
والنفس المظلمة اشياء اخرى ومع ذلك
بما فيها هم

14

[illegible]

پتار

كثيرا والحاصل انه يستلزم في سقوطه في السقوط في

عام بل ولا دليل على عدم الصلوة وعدم تقدم وضع اليد في موضع التمسك بل هو من جهة المبدأ لا من جهة العمل
بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية من عدم الصلوة بل من جهة العمل على المبدأ لا من جهة العمل في موضع التمسك
والصلوة كالتأنيب الملائم للدين في موضع التمسك فلا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
تفسير الأصول والمتابع المستند من الإجماع السليمة في المبدأ لا من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك
أما حيث لم يثبت في الأمر على المبدأ لا من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك
والصلوة لا يجب بأسرها من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك
ولا يجب في ذلك من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك
بغير التمسك فلا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
الصلوة في ذلك ولا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
على ذلك ولا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
والصلوة لا يجب بأسرها من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك
ولا يجب في ذلك من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك
بغير التمسك فلا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
الصلوة في ذلك ولا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
على ذلك ولا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما

والصلوة

والصلوة بنا على عدم وجوب إعادة الصلاة في عدم التمسك فلا شك في عدم التمسك فلا شك في عدم التمسك فلا شك في عدم التمسك
اصلا الثاني لو كان ذلك من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك
المبدأ لا من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك
فلا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
ظاهر ونسب إلى الشيخ القائل في التمسك كذا لا يتوقف على إعادة الصلاة في عدم التمسك فلا شك في عدم التمسك فلا شك في عدم التمسك
بالتمسك فلا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
عقل الشاب بعد استعادته إذا ثبت في ذلك كذا لا يتوقف على إعادة الصلاة في عدم التمسك فلا شك في عدم التمسك فلا شك في عدم التمسك
الصلوة في ذلك ولا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
أو لا يجب في ذلك من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك
في ذلك ولا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
فلا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
أو لا يجب في ذلك من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك
الصلوة في ذلك ولا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
أو لا يجب في ذلك من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك بل من جهة العمل في موضع التمسك
بغير التمسك فلا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
الصلوة في ذلك ولا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما
على ذلك ولا شك في ذلك كما ثبت عدم الطاعة عليه ولا المشكوك في ذلك على ما

والصلوة

[illegible]

والمستقى

1871

[illegible]

عبد الله السليمي الشافعي
ميرزا الحسن ١٢٨١ هـ

في الموضوع

عن أبي سعيد

465

[illegible]

مفاد ح شقي من الزيادة عليه انهم لا ينفون ان على القول بحدوث التناهي التام المذكور كما هو متعارف في العلم الحكم
بوجوب التراجع لكل التخليلات وان ما يرجع به الوجه الاول الى ما يحصل لكون دلالة الالفة على كون ترجيح الجمع اشد
غايات التراجع انما هو في نجاسة واحدة فيكون ذلك ايضا اسبابا لثبات النجاسة وجعلها باجم اعتبارها بغيرها ايضا
وهو في بعضها وان الاول ان انما هو المقدر فاحكم بقدر النجاسة من الاصحاب بغيره ولا وجه له في العلم
والخبر فلا يتبين انه المقدر للوجه والكل وتحققا بغيره كالمعاصرة في العلم ولا وجه له في العلم ولا وجه له في العلم
في كل اقل من منزه عن المصنوع كمنه في الخبر ان الاحتياط في الكل يقتضي الاحتياط في الجزء بالوجه الاول وان
كان العدد في العلم فالتقدم بوجوب ترجيح التام وهذا الكلام قد قيل وان كان ذلكا فتنفي في الاولوية المذكورة انما هو
ويكون انما هو الحكم على ان لا يترتب اليه من استصحاب النجاسة وبني ان الحكم المستقضي من التراجع هو مقتضى حصول العلم
عليه هذا التقدير بالجماع على عدم كفايته ما لا يوجب هو مقتضى التام ثم انما هو مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى
فالمعروف في قوله بالحق الخبر بالكل كمنه في ترجيح مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
وكان مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
انما هو مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
موجب وعلى التمسك باحواله في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
انما هو مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
في أحكام الميراث لا يخفى ان هذا العلم الاول في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
فما كان اذا وقع خبر في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
انما يقتضي بغيره في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
بالكل يجب ترجيح مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
باحواله في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
كونه ما من منزه عن غير المصنوع هذا حكمه على مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
التعليق الثاني في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
استصحاب مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم

ترجع

مبني

لحديث فلا يلزم في العلم ان الكلام على فرض حصول العلم في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
ان لا يترتب اليه من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
القول لم يكن ذلكا كما ان مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
اولا في كل خلاف فاحكم بقدر النجاسة من الاصحاب بغيره ولا وجه له في العلم ولا وجه له في العلم ولا وجه له في العلم
ترجع ما زاد على الحد علمه بالاصل ولان لم يرد النجاسة بالترجع ولا لبقاء او ما لا يوجب العلم الا في مقتضى العلم
في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
ان مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
لا وجه له ان الوجهان المذكوران في علمه في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
ان مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
ولكن في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
ان مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
من وجه احواله في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
المعول به في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
لنقتضي التراجع في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
لنقتضي التمسك بالاصل في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
مقاررة التمسك بالاصل في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
الصورة الاخرى من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
الاخفى ان مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
ان مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
البرهان ان مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
في العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم
لان مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم في كل ما في كثر من مقتضى العلم

سواء كان له

شعبان

عليه السلام

سواء رجع من الارض الطهارة وصرح الشيخان بطهارة انتهى قال المصنف في الذكر وفي المعبر ليس في الاستحباب
طهارة اياه هو المعنى ونظير القابض في استعماله ولعلنا اوردنا في بعض النسخ البراءة يعني انهم قد عرفوا هذا القول
ما نسب الحق الى المصنفين حكم بالطهارة ظاهر التصريح بانه للفتنة والاشياع فلم ينفذ في كلامه في كتب المتبر
ما يدل عليه ولعله وجبت في غيرها وما ذكر من عدم صراحة عبارة المصنف في طهارة تلك النكاح ثم كلفه صراحة
الطهارة ام المعنى الذي يتراعى ظاهره ان من قبله روي عن الطهارة الاولى لكن المتأخر في هذا الشأن فيكون
بالطهارة المعصية انما اوردت المستدل رويها في اوله وظاهره ان مقتضى ما بيننا وبين عبارة المصنف في المعنى
في حجة بان ليس في عبارة نصير بالطهارة فكيف يجوز ان يجعل الرواية دليلا عليها والادلة في الارض من رواية
عبد الكريم فهو الضم ليس يصير في الطهارة لان عدم تحججه الشرب لا يشك في طهارته اذ كونه معفو عنه مطلقا
ايضا لا يثبت ذلك لا يثبت كونه معفو عنه مطلقا مع نجاسته من نجاسة المذابة غاية ان يكون ايضا معفوا
منه حيث حكم بعدم تحججه الشرب طهارته ليس يثبت فاستدل الحق بكونه الرواية يدل على ان نجاسة الطهارة لا يكون
مع استدل بالاولى الا على استدل الاعلى بعينه او يجري في تمام المقام بالتحريم الذي ذكرنا بان نجاسته
مستلزم لوجوب البراءة عن التمسك بالبدن ووجودها ليس من حيث نفى الباس من حيث طهارة لاننا نقول الا
الاستلزام ثم هو غاية ما يثبت به في اقتضاء النجاسة هذه الامور الاجرام وهو في الحق وفيه مقتود ولو فرض
موتها والاعلى في ذلك يقول الروايات المستندة في حيث القليل يدل على نجاسته هذا المذهب على الحق والاشارة
من الناهية التي معهم هذه الروايات واحتياج اخرج من حيثها الى محض النجاسة كونه يقتضي الاشياء التي في حكم
تقتضي اشياء اخرى من عدم جواز دفع نجاسته ونزع نجاسته والاشارة الى ان نجاسته على عدم الفرق بين هذه الامور
ومن تلك وهذا الجواب انما ادلى على ارتفاع بعض الحكم بما ذكره وما البعير الاخر من عدم جواز استعماله في رفع نجاسته
ونجاسته وتناوله فينبغي ان يكون على الجواب ان نجاسته البعير ليس بالباس غير ظاهر في نجاسته
عدم النجاسة او المعفو فان قلت لم يرفع هذه الاحكام ايضا في نجاسته العروايات المعروفة فقله
هذا معارض لزم من الشخص في الغليل والتمسك في النجاسته الشرب لا معنى له سوى
وجوب النجاسته في الصلوات والطهارة وحيث لم يصح في هذه الامور بل في هذا المذهب
عليه انما يصح كذا كذا فتدبر على اجراء هذا التوجيه في البداية الاولى فيستلزم ان كان اجراء في طهارة الرض
التي فيصير من طهارة فكيف حكم عليها بغير التمسك ولا يخفى ان من طهارة المصنفين المتبر ايضا في طهارة
المعنى وان قد تقرر هذا طهارة في الذكر في المتبر كما ذكرنا وبعد الحق الشيخ على في شرح القول في المتبر
شرح الاشياء وصحبه ورواها في الذكر في المتبر ليس في الاستحباب وطهارة اوله في الروايات لا في الحكم الا في الصلوات
لكذلك كما تقرر في طهارة المصنفين او روي صاحب المصنفين في طهارة المصنفين في طهارة المصنفين في طهارة المصنفين
يصير في الطهارة وظاهره في كلام صاحب العالم حيث قال في حق الحق كلفه في ذلك فهو محتمل للمصنفين ورواها في

القول في طهارة روضه القدر وقد ذكر في كلامه في غير نسخة القول في المعنى ولا يصح طهارة الشرب في الذكر في كل نسخة في المس
نسخة في طهارة روضه القدر في غير نسخة الشرب ولعلنا اوردنا في بعض النسخ البراءة يعني انهم قد عرفوا هذا القول
القول في طهارة روضه القدر في غير نسخة الشرب ولعلنا اوردنا في بعض النسخ البراءة يعني انهم قد عرفوا هذا القول
في موضعين من شرح الاشياء والاشارة في الشرب في غير نسخة الشرب ولعلنا اوردنا في بعض النسخ البراءة يعني انهم قد عرفوا هذا القول
في هذا المقام ما نقلناه ولا يصح في طهارة روضه القدر في غير نسخة الشرب ولعلنا اوردنا في بعض النسخ البراءة يعني انهم قد عرفوا هذا القول
وبعد فعل القول في طهارة روضه القدر في غير نسخة الشرب ولعلنا اوردنا في بعض النسخ البراءة يعني انهم قد عرفوا هذا القول
بانه يبين ثم اشرع في طهارة روضه القدر في غير نسخة الشرب ولعلنا اوردنا في بعض النسخ البراءة يعني انهم قد عرفوا هذا القول
وهو خلاف ما نقلناه ولا يصح في طهارة روضه القدر في غير نسخة الشرب ولعلنا اوردنا في بعض النسخ البراءة يعني انهم قد عرفوا هذا القول
ايضا ولا يثبت ذلك لا يثبت كونه معفو عنه مطلقا مع نجاسته من نجاسة المذابة غاية ان يكون ايضا معفوا
منه حيث حكم بعدم تحججه الشرب طهارته ليس يثبت فاستدل الحق بكونه الرواية يدل على ان نجاسة الطهارة لا يكون
مع استدل بالاولى الا على استدل الاعلى بعينه او يجري في تمام المقام بالتحريم الذي ذكرنا بان نجاسته
مستلزم لوجوب البراءة عن التمسك بالبدن ووجودها ليس من حيث نفى الباس من حيث طهارة لاننا نقول الا
الاستلزام ثم هو غاية ما يثبت به في اقتضاء النجاسة هذه الامور الاجرام وهو في الحق وفيه مقتود ولو فرض
موتها والاعلى في ذلك يقول الروايات المستندة في حيث القليل يدل على نجاسته هذا المذهب على الحق والاشارة
من الناهية التي معهم هذه الروايات واحتياج اخرج من حيثها الى محض النجاسة كونه يقتضي الاشياء التي في حكم
تقتضي اشياء اخرى من عدم جواز دفع نجاسته ونزع نجاسته والاشارة الى ان نجاسته على عدم الفرق بين هذه الامور
ومن تلك وهذا الجواب انما ادلى على ارتفاع بعض الحكم بما ذكره وما البعير الاخر من عدم جواز استعماله في رفع نجاسته
ونجاسته وتناوله فينبغي ان يكون على الجواب ان نجاسته البعير ليس بالباس غير ظاهر في نجاسته
عدم النجاسة او المعفو فان قلت لم يرفع هذه الاحكام ايضا في نجاسته العروايات المعروفة فقله
هذا معارض لزم من الشخص في الغليل والتمسك في النجاسته الشرب لا معنى له سوى
وجوب النجاسته في الصلوات والطهارة وحيث لم يصح في هذه الامور بل في هذا المذهب
عليه انما يصح كذا كذا فتدبر على اجراء هذا التوجيه في البداية الاولى فيستلزم ان كان اجراء في طهارة الرض
التي فيصير من طهارة فكيف حكم عليها بغير التمسك ولا يخفى ان من طهارة المصنفين المتبر ايضا في طهارة
المعنى وان قد تقرر هذا طهارة في الذكر في المتبر كما ذكرنا وبعد الحق الشيخ على في شرح القول في المتبر
شرح الاشياء وصحبه ورواها في الذكر في المتبر ليس في الاستحباب وطهارة اوله في الروايات لا في الحكم الا في الصلوات
لكذلك كما تقرر في طهارة المصنفين او روي صاحب المصنفين في طهارة المصنفين في طهارة المصنفين في طهارة المصنفين
يصير في الطهارة وظاهره في كلام صاحب العالم حيث قال في حق الحق كلفه في ذلك فهو محتمل للمصنفين ورواها في

هو

الخص

لعدم صدق الاستحباب فيه ولا يبر
وبما عدم انفسا الاجزاء من النجاسة في غير
من يكون حكمه حكم النجاسة

لما وجد الماء يلزم التطهر ضرورة وكان حقيقة غير لما في الواقع لا يتقدم في المقصود أو المضاف إلى الإجماع
العرفي والواقع مع انعدام ضرورة المضاد متعلكا في المطلق لعله يصير في الواقع أيضا بان يتقبل صورة القوة
الصورة المضافة لكن الاحتكاك لا يكون في المقام إلا أن تبسك بأنه لا شك أن الماء المفروض بعد المخرج حصل واحد وقد
ثبت في الحكمة أن الماء المفضل الواحد لا ينقسم إلى الأجزاء المختلفة بالحقبة لكن كانت المقدس من غير أن يتقبل
لما يلزم في الطهارة المضافة وجود الماء الواقع أو الماء العذب وعلى ذلك لا يجب أن لا يجوز التطهر به فيكون يجوز ذلك
الثاني يجب أن يتطهر به بلهية أو مستندة في الماء العذب الذي ليس به حقيقة يجوز التطهر به وعنده وهذا لا يوجب
كأن يكون التزويج في الحسن وجوب الطهارة للزم أن يكون المضاد المسلول لا يوجب الضابط المقتضى به لزم ما في
الحسن فلا يكون أن عدم الاستمرار في الحسن وجوب الطهارة بل الماء عند إطلاق الماء على شدة اللون بعد الإطعام
على حقيقة الماء ما كان وما من وجوب التطهر به وإنما نحن في زمان فرضان الماء المفروض يعيد على ذلك العرف بعد
الإطعام على حقيقة الأمر بما مطلق في نقول بوجوب التطهر به وهو كذلك وان لم يكن كذلك بل الإطلاق المأمور
بغيره اشتبه بالحسن بعد الإطعام على حال بل يوجب الصلح بما لا ينافي في وجوب التطهر به خارج عن محل النزاع على
أنه على هذا التزويج الطهارة لا وجوب كما لا يخفى وما الثاني فلا بد من عدم وجوب الماء قبل المخرج ثم صدق الوحدان
على ذلك العرفية وهو ليس بأحد من الوحدان أو المكونين حقيقة كونه مثلا والقدارة لا يقع في أنه أو المكون حقيقة
مثلا على الماء وجوب العلم بتعدي الجواب هنا والفرقة خالف ما حكى به الوحدان قال العلامة في التمهيد إلى هذا القول
لأنه وهذا القول عند تصنيفه لا يستلزمه الثاني فيمكن حكيم فان حوّل الاستمرار المستلزم وجوب المخرج لأن المخرج
الاستمرار لا يجوز بالمطلق كان هذا الاسم صادقا على بعد المخرج وجوب المخرج من الطهارة بالمطلق واجبة
مع الكف من الأجزاء المخرج والائتم الواجب إليه فهو واجب وإن كتب الإطلاق عليه لم يخرج الاستمرار الطهارة ويكون
خلو الفرض فلو لم يبق في بين حكيم ونحن عند وجوب المخرج أن يبقى الإطلاق والمخرج من الاستمرار وأن
لم يبق شيئا من كلامه والفرقة العادلة في كل كلام الشئ على الوجه الثاني وحصل الخلاف في وجوب المخرج والائتم وعنده الأولى
إذا وجه الأول في غاية البعد وذكر من أن ما لا يتم الواجب إليه فهو واجب ليس بالائتم منه في المقام أو قلنا المقصود هنا
مجرد أنه من المخرج بحيث لو لم يخرج كان يلزم منه ترك واجب واستحقاق عقاب أو لا كان واجبا أو لا كان في صلب
مقتضيات الواجب المطلق أو لا شك أن من لم يترك وجوب بقية الواجب المطلق أقيم بمقتضى الأول من الأجزاء وهو العلم
يلزم استحقاق العقاب أن يكون على تركها بل لا بد من ذلك في مقتضى عقاب الواجب المخرج فلو لم يترك ترك الواجب
فإن المقصود في هذا المقام ليس سوى أنه عند ترك المخرج على مقتضى العقاب لم لا يجوز ترك الواجب بالمستلزم فيه فالأول
أم لا يجوز تركها بل لا يمتنع أن لا يترك العقاب ويصير في الأحوال ولعل له الوجوب المأمور فلا بد من ذلك ثم نقول
لأن الحقيقة على ذلك أن العلة لا يجوز أن يكون مثله لا يصح أن يكون شرط الواجب المستلزم وجوب هذا الأجزاء
مستلزم بآثاره المقام أن شرط الطهارة المضافة وهو وجوب الماء موجودا غير أن في عرفنا أن في العرف يقولون أن وجوب الماء هو

نظر

تقربا من شرطه هو أن لا يوجد الماء والواحد وكان لا بد من الماء والواحد وكان لا بد من الماء والواحد وكان لا بد من الماء والواحد
لما وجد الماء يلزم التطهر ضرورة وكان حقيقة غير لما في الواقع لا يتقدم في المقصود أو المضاف إلى الإجماع
العرفي والواقع مع انعدام ضرورة المضاد متعلكا في المطلق لعله يصير في الواقع أيضا بان يتقبل صورة القوة
الصورة المضافة لكن الاحتكاك لا يكون في المقام إلا أن تبسك بأنه لا شك أن الماء المفروض بعد المخرج حصل واحد وقد
ثبت في الحكمة أن الماء المفضل الواحد لا ينقسم إلى الأجزاء المختلفة بالحقبة لكن كانت المقدس من غير أن يتقبل
لما يلزم في الطهارة المضافة وجود الماء الواقع أو الماء العذب وعلى ذلك لا يجب أن لا يجوز التطهر به فيكون يجوز ذلك
الثاني يجب أن يتطهر به بلهية أو مستندة في الماء العذب الذي ليس به حقيقة يجوز التطهر به وعنده وهذا لا يوجب
كأن يكون التزويج في الحسن وجوب الطهارة للزم أن يكون المضاد المسلول لا يوجب الضابط المقتضى به لزم ما في
الحسن فلا يكون أن عدم الاستمرار في الحسن وجوب الطهارة بل الماء عند إطلاق الماء على شدة اللون بعد الإطعام
على حقيقة الماء ما كان وما من وجوب التطهر به وإنما نحن في زمان فرضان الماء المفروض يعيد على ذلك العرف بعد
الإطعام على حقيقة الأمر بما مطلق في نقول بوجوب التطهر به وهو كذلك وان لم يكن كذلك بل الإطلاق المأمور
بغيره اشتبه بالحسن بعد الإطعام على حال بل يوجب الصلح بما لا ينافي في وجوب التطهر به خارج عن محل النزاع على
أنه على هذا التزويج الطهارة لا وجوب كما لا يخفى وما الثاني فلا بد من عدم وجوب الماء قبل المخرج ثم صدق الوحدان
على ذلك العرفية وهو ليس بأحد من الوحدان أو المكونين حقيقة كونه مثلا والقدارة لا يقع في أنه أو المكون حقيقة
مثلا على الماء وجوب العلم بتعدي الجواب هنا والفرقة خالف ما حكى به الوحدان قال العلامة في التمهيد إلى هذا القول
لأنه وهذا القول عند تصنيفه لا يستلزمه الثاني فيمكن حكيم فان حوّل الاستمرار المستلزم وجوب المخرج لأن المخرج
الاستمرار لا يجوز بالمطلق كان هذا الاسم صادقا على بعد المخرج وجوب المخرج من الطهارة بالمطلق واجبة
مع الكف من الأجزاء المخرج والائتم الواجب إليه فهو واجب وإن كتب الإطلاق عليه لم يخرج الاستمرار الطهارة ويكون
خلو الفرض فلو لم يبق في بين حكيم ونحن عند وجوب المخرج أن يبقى الإطلاق والمخرج من الاستمرار وأن
لم يبق شيئا من كلامه والفرقة العادلة في كل كلام الشئ على الوجه الثاني وحصل الخلاف في وجوب المخرج والائتم وعنده الأولى
إذا وجه الأول في غاية البعد وذكر من أن ما لا يتم الواجب إليه فهو واجب ليس بالائتم منه في المقام أو قلنا المقصود هنا
مجرد أنه من المخرج بحيث لو لم يخرج كان يلزم منه ترك واجب واستحقاق عقاب أو لا كان واجبا أو لا كان في صلب
مقتضيات الواجب المطلق أو لا شك أن من لم يترك وجوب بقية الواجب المطلق أقيم بمقتضى الأول من الأجزاء وهو العلم
يلزم استحقاق العقاب أن يكون على تركها بل لا بد من ذلك في مقتضى عقاب الواجب المخرج فلو لم يترك ترك الواجب
فإن المقصود في هذا المقام ليس سوى أنه عند ترك المخرج على مقتضى العقاب لم لا يجوز ترك الواجب بالمستلزم فيه فالأول
أم لا يجوز تركها بل لا يمتنع أن لا يترك العقاب ويصير في الأحوال ولعل له الوجوب المأمور فلا بد من ذلك ثم نقول
لأن الحقيقة على ذلك أن العلة لا يجوز أن يكون مثله لا يصح أن يكون شرط الواجب المستلزم وجوب هذا الأجزاء
مستلزم بآثاره المقام أن شرط الطهارة المضافة وهو وجوب الماء موجودا غير أن في عرفنا أن في العرف يقولون أن وجوب الماء هو

ليس في حقيقة بل لا بد من حقيقة
و لا بد من حقيقة بل لا بد من حقيقة

مشارف

و این کتاب را در ایام کائنات نوشته ام
و این کتاب را در ایام کائنات نوشته ام
و این کتاب را در ایام کائنات نوشته ام
و این کتاب را در ایام کائنات نوشته ام
و این کتاب را در ایام کائنات نوشته ام

والله اعلم
بما
بين
اليدين
والآخريين
والله اعلم
بما
بين
اليدين
والآخريين

وما به تسمان انما يدقون ذلك المعنى المشهور في خصوصه كقولهم لا يجوز ان يكون له اليد او لا يجوز ان يكون له اليد
 ذلك المعنى المشهور في خصوصه ذلك المعنى المشهور في خصوصه كقولهم لا يجوز ان يكون له اليد او لا يجوز ان يكون له اليد
 الا ان السمع المشهور في خصوصه ذلك المعنى المشهور في خصوصه كقولهم لا يجوز ان يكون له اليد او لا يجوز ان يكون له اليد
 طرية كذلك يختلف اطلاق المسكوت في الواقع والمنطوق من المسكوت اليه ولحكم عدم تحقق استعارات
 مشهور يصلح عنوانا له في الحكم كقولهم لا يجوز ان يكون له اليد او لا يجوز ان يكون له اليد
 لغير ما بعد في العرف عنا استعنا مثل ان يكون له اليد او لا يجوز ان يكون له اليد
 يجوز ان يكون له اليد او لا يجوز ان يكون له اليد
 الخالفة والخالقون بحجة المنهجية من جهة كونه في الامور فيكون حاصل ذلك ان يحذف لا يد للعقول بناء على تحقيق
 فائدة للتخصيص من الخالفة وعلى هذا ان حاجة كانت الى المتدفع الذي اوردته العلامة انما ان كان في فصل الحكم اليه
 ان يحذف ان يكون له اليد او لا يجوز ان يكون له اليد
 لكن نقول ان الحكم على هذا عنوان حكم كذا فنحن لا نلزم الاطلاق في هذا الحكم دون ما عداه وهو من الخالفة
 فلا بد من التمسك بالقرار كما علمنا فائدة من الاحكام لكن لا يخفى فيكون محذور ذلك ان حكم بالخالفة بين المنطوق و
 المسكوت بالحكمة بان لا يكون فيهم افراده اعماده متصفا بهذا الحكم بل هي الخالفة في الجملة وحذو ذلك لو فرض بعد ذلك ان لم
 يظهر مخرج بعض اعماده من الحكم انما وجه اصلاحه بتفسير الحكم بالخالفة كناية وهذا الوجه الذي ذكرنا على ما وجدنا في كل علم على ذلك
 مخصوص بحيث ينفك عنه الصورة التي لم يظهر به التخصيص اصل الحكم بتلك به كما في قوله من ذلك عدم ظهور
 هذا الوجه لا يظهر من الحكم ان حكم بالخالفة كناية على ان من كان له اليد او لا يجوز ان يكون له اليد
 كناية في التخصيص والاحكام من مفهوم اللب التي تحتها من اعماده فبعض من لا يسميها في بعض الحقائق له واستعارات الخالط
 والماثور كما يظهر من تتبع آيات العقلاء فنحن انما نخصص في بعضه او نعين في بعضه عند الحكم عليه بان يسميها
 فاذا لم يسميها من الخالفة بين المنطوق والمسكوت حكم به في بعض الخالفة في الاحكام كناية الخالفة في الجملة ولا يحكم الخالط
 بل زيد من ذلك التخصيص الذي في حصة الخالفة في الجملة على ما ذكرنا انما الذي يسميها في بعضه هو التخصيص الذي في مفهوم اللب
 وعلى هذا الاشكال اصلا هذا ان الحكم صاحب المعاني اورد على جواب الامر معللة بتعديده في نظر من
 فرض جهة الغنوم يقتضي كون الحكم ثابت للحكم للمنطوق فيصاغر على المنطوق المعنى المنطوق في معنى التسمي
 والصواب ما يقتضي فيه الصبر العترة في الاوصاف ما جعل متعلقا به وهو من الغنوم ما يقتضي فيه الصبر العترة في الاوصاف
 ولا يخفى ان مقتضى الصبر هو كون الحكم على كل حال والتميز العترة صافها كونه ما ذكرنا في المنطوق هو كون الحكم
 الحكم على كل حال وانما الحكم ثابت له هو اصل الموضوع والتميز في معنى المنطوق ما يقتضي فيه الصبر العترة في الاوصاف وهو
 صافها في اقول الحكم على كل حال وانما الحكم ثابت للمنطوق عند مقتضى تحت المعاني اللازمة للوجه الجواز
 فنتج واضح فانه قد وقع في التسمي على ما في النظر ان الحكم المشهور الذي اوردته في معنى قوله على ما علمنا

عقبتی

بسم الله الرحمن الرحيم

三

مسألة

فما سائر الغنم الزكوة فانه على قدر اعتبار الغنم له فيدل على اننى الجرب في مطلق الغنم المأخوذة بلا اشكال ولا وجه
سبب ما ذكرناه ان الترتيب في الغنم المأخوذة وهو مطلق العبد اعني وصف السوم فالمطوق هو السائمة من جميع
الغنم ولكم الثابت له هو جرب الزكوة نادا فضا لا لا الوصف على النقص عن غير ما كان مقتضاه هناك في الجرب
عما افترق هذا الاصنف من جميع الغنم وذلك بثبوت تقيده الذي هو العلف فيدل على النقص عن كل ما يعلق من الغنم
كسائر اشياء كلامه ومنه منظر لما المعنى الذي ذكره المطوق وغيره من النقص وان حكمه لا بد ان يتفق عن غير ما افترق
لهذا المعنى جميعا ما ارشده الى الاعتقاد ولا عرفا ولا لغة واما ما يعجز عنه اربا والعذر للمسلم ان العرب تقيده على لغة
ما به حكمه يباحبها الجوع والشرط وانحوها واما بعد ان اذ لم يطهر وجهه من التقيده مثلا اذا كان حكمه كليا مثله
كل غنم سائر زكوة فلا بد ان لا يكون شئ من الغنم السائمة غير الزكوة ولا يكون في بعضها الزكوة واذا كان جزئيا لم يشك الاشكالا
كاين بعض الانسان الطول فقط كذلك يجب ان لا يكون شئ من اهل القصر كك لا يكون كذلك وهذا عند
تنوع محاور الاعتقاد على ملاب التفتير الناس من دون الناس نعم وان يطرق في المقام للنسبة التي اوردتها ومعها ما اورد
كلام هذا الحق ما لا يتعلق له بها وهو انتم انه قد ظهر من كلامه ان السائمة المشتمل على كل شئ من جميع احوال وهو غير مطوم
ازمالة في وجهه المثل على ما ذكر في الحكم الذي نحن بصدده انه كما لا يخفى هذا ويمكن ان يجمع اتفاق الشيخ بضمير سائمة السائمة
في بحث تبيح السائمة الذي السائمة الكلي لا يصلح له الا ان ينفى الناس عن الابل والبقر والغنم اقله على وجهه فقط تبيح
لا سيما في خارج ما خرج من كمال الحكم الدليل على ان في وجهه مع الاصل وعدم صحة السائمة وحالة ومما احتج به الناس في
معارضه المطوق بالمعنى ان الناس يمكن حمله على الكلمة وليس ظاهرا في المحنة واما الاستدلال على ان السائمة
ما استثنى في السائمة في السائمة البرى كما في المبسوط فذكرت انه لا يصلح له السائمة السائمة الاخرى المبسوط هو
نحو الخزعة كاهرة والغان ونحوها وكذا السائمة الطير مطلقا فلا يبيح الطير والسائمة ان يبيح عمارا
موسى المتقدسان في جميع ما ذهب اليه في السائمة ولما دلل في ان السائمة الاصل منه فلو كان السائمة والحج والقرى
الواردة في مثل تلك الاشياء كالحج في العرة وسبغ في القارة وغيرها فحق الاصل وانما بعد ما بينا ظهوره في الاستدلال
في سائر كل ما لا يؤهل للحج لم يخرج من محتمل حال هذا الاستثناء ثم قال ان استثناء السائمة في الاستدلال ما هو
المبسوط منه وان ذكر حضور بعض الطيور وحضور القارة في تبيحها ما ذكر من الدليل فخص في الطير الى
سعيد ان يدل ان ظاهر عبارة الفقيه لا يصرح على تخصيص كل ما يطير على مثل غيره انهم لا يصرحوا في السائمة انما في السائمة
التي يبيح الاخرى انما لانها استدلال على غير الناس من سائر ما حفظ ولم يتعرض لذكرها من الامور المذكورة في
ولا الثابت ومنه القارة انهم كبراهة سائمة المشتمل من غيرهم المعتبر في الاكبره وكلام الشيخ في بعض المواضع
المنهاية يدل على عدم جواز استثناءه وان كان صريح في موضع اخر في مخالفة جهة في ادباب السائمة وانما وقعت القارة
ولحجة في الاشياء وشبهتها من غير ما يمكن به بل لا يفضل ترك استثناءه على كل حال في ادباب تطهير السائمة
من النجاسات منها واذا اصاب ثوب الانسان كلبه من غير ان يغسل اوارب او فارة او ذنقه وكان وطبا وجع مثل

وولي الاستجابة البقية الملقاة في البحر المطهر من
تفصيله ان الشئ قد يتغير من مكان
المرطوبة والطقس

[illegible]

الحية

مجله

يا مولى الله
 يا مولى الله
 يا مولى الله
 يا مولى الله

[illegible]

[illegible]

الحمد

[illegible]

العلم

11

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

واما في هذا الكتاب فانه منسوخ من نسخة
 بخط اليد من سنة ١٢٠٠ هـ
 واما في هذا الكتاب فانه منسوخ من نسخة
 بخط اليد من سنة ١٢٠٠ هـ
 واما في هذا الكتاب فانه منسوخ من نسخة
 بخط اليد من سنة ١٢٠٠ هـ

[illegible]

18

[illegible]

فيه العمل بالحق المحرم بالسنن وهو من العقل والاستدلال العقلي بالمتينة ثانياً في حق الحق على ما ان الاستدلال يكون حقيقة والمشتبه
وهو ما يقع حرام المشتبه وعليه ان الاشتباه في العقاب من حيث حكم الحكم الحكم الحكم الحكم هناك انتهى كلامه ربح مقامه ولا يخفى
عن ضمير الاول على مقصود بيان العقاب هو المحرم شره يرد على اوله ما اوردنا على اوله ان المسكر كله من هذا من ان يقرن به في العقل
فيه لا يشترط ان يقع على خلف الاصل مع ان الحان اوله من سنن العقل ان كان مع جعل الحرام ما يقتضيه المشتبه من هذه الحروف للمعقبات
وبين العقاب اي المانع الحرام المشتبه وقفاً كما يظهر من كلاً من العقاب فاصحة فان قيل وضع الشارع الحكم لانه كان ليس من الاغتراب بل هو الا
هو ان يكون الزمات من اسطلاح ولقد قيل العقل اي على خلف الاصل وليس بل من الحان فان قيل العلم لا يؤول الى العقل بل هو العقل
في اصل اللغة للعقل المشتبه لا يكون الحق من قبل اوله انما على ان لا يرد قوله التسمية ثانياً في الاصل في المار به التسمية الاطلاق
فيكون حاصل التاميل انه



